

# بطالة واقصاء

الأقلية العربية في أسواق  
العمل في إسرائيل

إمطانس شحادة



M A D A | ה | ת | מידע | מידע  
AKhbar | אק-חברות | מידע



امطانس شحادة

بطالة وإقصاء

الأقلية العربية في أسواق العمل في اسرائيل

Mtanes Shihadeh

**Unemployment and Exclusion:**

The Arab Minority in the Israeli Labor Markets

ترجمة: جلال حسن

لوحة الغلاف: الفنان جواد المالحي «الحاضر الغائب» ٢٠٠٠

تصميم وإنتاج: «مجد» للتصميم والفنون - حيفا

©

جميع الحقوق محفوظة

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي ٥١، حيفا ٣١٠٩٠

هاتف: ٠٤-٨٥٥٢٠٣٥، فاكس: ٠٤-٨٥٢٥٩٧٣

[www.mada-research.org](http://www.mada-research.org)

[mada@mada-research.org](mailto:mada@mada-research.org)

5	مقدّمة
	<b>الفصل الأول:</b>
9	البطالة والإقصاء عن سوق العمل
	<b>الفصل الثاني:</b>
15	بروفيل (تحديد الملامح) العاطل عن العمل في التسعينيات
	<b>الفصل الثالث:</b>
23	سوق العمل المحليّة
	<b>الفصل الرابع:</b>
27	صعوبات التشغيل في أوساط الاقلية العربية - مميزات أساسية
	<b>الفصل الخامس:</b>
37	النساء العربيّات في سوق العمل
	<b>الفصل السادس:</b>
41	الرجال العرب في سوق العمل
47	خلاصة وخاتمة
51	الملاحق
59	المصادر

---

---



## مقدمة

العمل. هنالك ظواهر أخرى مرافقة لصعوبات التشغيل، نحو: التشغيل ما دون المستوى (وهو العمل الذي لا يليق بقدرات العامل وثقافته العلمية)؛ وكذلك العمل الجزئي غير الاختياري. وتجد الدراسة الحالية نفسها مضطرة إلى التنازل عن التطرق إلى هاتين الفئتين المذكورتين، بسبب الصعوبة في الحصول على المعطيات المحيطة (المُحتَلَّنة).

تغلغت مشكلة البطالة والخروج من سوق العمل في صفوف الأقلية العربية، إلى الوعي العام في العقد الأخير بشكل خاص (1990-2002). وتشير المعطيات والأبحاث أنه حتى التسعينيات كانت نسبة البطالة في صفوف هذه الأقلية، خلال فترات النشاط الاقتصادي الاعتيادي، أقل من نسبتها في صفوف الجمهور اليهودي؛ أما في فترات الركود، فقد فاقت نسبة العرب العاطلين عن العمل نسبة العاطلين اليهود (ألون سيغال وآخرون، 1995؛ غرة وكوهن، 2001). وفي كل الاحوال، لم تصل نسبتهم إلى الحجم والاستفحال اللذين نشهدهما منذ منتصف التسعينيات.

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية في الاقتصاد الإسرائيلي عامةً، وفي اقتصاد الأقلية العربية خاصةً. وكان لهذه التحولات إسقاطات بعيدة المدى على سوق العمل والتشغيل في الدولة. إضافة إلى ذلك، تشمل الحقبة المذكورة فترات محدودة من الازدهار والنمو الاقتصادي، وفترات محدودة أخرى من الخبث والركود، وهذا ما يمكّننا من إجراء الفحص الدينامي لصعوبات التشغيل على امتداد فترتين اقتصاديتين، وفحص تأثير ذلك على

يسود الاعتقاد ان البطالة تشكل التعبير الوحيد عن الصعوبات في مجال التشغيل. التقسيم بين العاطلين عن العمل ومن يعملون لفت الانتباه نحو صعوبات تشغيلية من نوع واحد، وهي البطالة، لكن هذا التقسيم يرسم صورة جزئية لظاهرة أوسع من ذلك بكثير (ألون سيغال وآخرون، 1995). سيحاول هذا البحث فحص بعض الصعوبات التشغيلية التي يواجهها العرب في إسرائيل من خلال فحص مركبين أساسيين لصعوبات التشغيل. كما سيحاول تفسير التدهور في مجال التشغيل في العقد الأخير، وسبب كون التسعينيات نقطة تحوّل من حيث تفاقم الضائقة وصعوبات التشغيل في صفوف العرب في إسرائيل. المركب الأول والمركزي هو البطالة، أما المركب الثاني، والذي يحظى بالقليل من الاهتمام العام والسياسي، فهو الإقصاء المستمر للمواطنين عن سوق العمل. حسب التعريف الرسمي للبطالة في إسرائيل، غير العاملين هم الذين لم يعملوا بتاتاً (ولو لساعة واحدة) في الأسبوع المحدد<sup>1</sup>، وبحثوا عن عمل في الأسابيع الأربعة التي سبقت هذا الأسبوع، إما من خلال التسجيل في مكاتب العمل التابعة لدائرة التشغيل، أو عن طريق التوجّه المباشر أو الخطّي لأحد أصحاب العمل، أو بطريقة أخرى، وكان بمقدور هؤلاء مباشرة العمل في الاسبوع المحدد فيما لو تلقّوا عرضاً ملائماً للعمل. الافراد الذين لا يعملون، ولا يستوفون في الوقت ذاته هذا التعريف، لا يُعتبرون عاطلين عن العمل، ويصنّفون ضمن فئة غير المشاركين في سوق العمل. الأسبوع المحدد هو الأسبوع الذي ينتهي يوم السبت الذي يسبق مجيء المستطلع إلى البيت (تعريف دائرة الإحصاء المركزية).

المتطوّرة في الصادرات الإسرائيليّة وفي جذب الاستثمارات الأجنبيّة، مقابل تراجع حصّة الصناعات التقليديّة<sup>2</sup>.

في المقابل، شهدت تلك السنوات بوادر عمليّة استيراد العمال الأجانب الذين أُحضروا بغية استبدال العمال الفلسطينيّين، في خطوة تعبّر عن العقاب الجماعي الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيّين في الأراضي المحتلة. وجاء هذا العامل الرابع نتيجة للضغوطات التي مارستها مجموعات مصلحيّة متنفّذة من أجل السماح لها باستيراد العمال الأجانب إلى إسرائيل، كما اعتبر مؤشراً إضافياً لانخراط إسرائيل في اقتصاد العولمة. بدأ هؤلاء العمال يستبدلون العمال المحليّين بشكل تدريجيّ في الصناعة وفي فروع العمل التقليديّة، وفي الأعمال اليدويّة وفي أعمال «الياقات الزرق» والأعمال البدنيّة، مما أدى إلى تقليص مصاريف التشغيل في هذه المجالات. ويضاف عامل خامس إلى تلك العوامل، يتمثّل في دخول دولة إسرائيل في فترة ركود اقتصاديّ في العام 1997 وصلت إلى أوجها في أيامنا هذه، مع فترة انفراج قصيرة جدّاً في العام 2000.

الصعوبات التشغيليّة، في إسرائيل عامّةً، وفي صفوف الأقلّيّة العربيّة خاصّةً، ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، فهي تعكس تعامل الدولة مع سكّان الأقلّيّة، وكذلك طريقة توزيع مراكز القوّة والوظائف في الدولة. من هنا، سيعاني وصف تأثير هذه التحوّلات نقصاً إذا لم تُدمج مع الشروط الأساسيّة لسوق العمل في دولة إسرائيل، وبدون فهم وإدراك الشروط التي حدّدت مع إقامة الدولة، للإبقاء على دونيّة الأقلّيّة العربيّة. وإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة وتركيبه القوّة العاملة العربيّة، تصبح هذه القوّة العاملة معرّضة للتضرر، وبخاصّة نتيجة التغييرات التي حصلت في فترة التسعينيّات.

لذا، أقترح تقسيم سوق العمل في إسرائيل بشكلين: الأول بين سوق العمل المركزيّة وسوق العمل

2. للتوسع في هذا المجال، يمكن مراجعة افي بن-باسات، 2001.

المجموعات السكانيّة المختلفة في الدولة. شهدت مرحلة التسعينيّات تحوّلات على الساحتين الإسرائيليّة-الداخلية والدولية، وبدأت عوامل جديدة تلعب دوراً في هذه الفترة. أولاً، بلغت موجة الهجرة الجماعيّة المتدفّقة من الاتّحاد السوفييتيّ نهايتها، وانتهت كذلك عمليّة الاستيعاب لهؤلاء المهاجرين. وتمخّض عن تلك العمليّة دخول مئات آلاف العمال إلى سوق العمل، وتولّدت منها كذلك - فيما تولّد - عمليّة إعادة تصميم لاقتصاد الدولة. ثانياً، شهدت هذه السنين تحوّلات سياسيّة أدّت هي الأخرى إلى تجديد ما في طابع دولة إسرائيل على المستويات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفي العلاقات بينها وبين الأقلّيّة العربيّة، بالإضافة إلى التحوّلات التي طرأت على مكانتها وعلاقتها مع دول العالم، وعدد كبير من الدول العربيّة، حيث فتح قسم كبير منها أبوابه أمام المستثمرين الإسرائيليّين بعيّد التوقيع على اتفاقيات اوسلو. وبعد عقد اتفاقية السلام مع الأردن، بدأ المستثمرون الإسرائيليّون ينقلون مصانعهم إليها بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة. انهارت المقاطعة العربيّة الرسميّة، ممّا وقر - فيما وقر - لرؤوس الاموال الأجنبيّة إمكانيّة الاستثمار في إسرائيل بشكل حر ومكشوف، وبأحجام غير مسبوقه، وخصوصاً في مجالي الاقتصاد الحديث والتكنولوجيا المتطوّرة. ثالثاً، في موازاة هذه التحوّلات، شهدت عمليّة انخراط الاقتصاد الإسرائيليّ في الاقتصاد العالميّ، في تلك السنين، تكثيفاً ملحوظاً على العديد من الصعد، نحو: إزالة الحواجز والعقبات التجاريّة، وإلغاء القيود واعتماد سياسة فتح الأبواب (Liberalization)، وبداية عمليّة تبنيّ لاقتصاد السوق الحر، وتبنّيّ لقواعد اللعبة التي تفرضها عمليّة العولمة.

دفع هذا الواقع نحو عمليّة إعادة تصميم للبنية الاقتصاديّة ولمواقع القوّة في السوق، وبدأت الأموال تتدفّق بشدّة على الصناعات التكنولوجيّة والمعلوماتيّة، ونمت صناعات الاستثمار في شركات الانطلاق (Start Up)، وزادت حصّة الصناعات

القوة العاملة، ومستوى الحراك الاجتماعي، إضافة إلى التفاضل بين المجموعات السكانية. يعتمد هذا الادعاء على نظريات نيو-كلاسيكية تعتمد بدورها على العوامل البنوية في تفسير ظواهر صعوبات التشغيل، ولا يكتفي بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية. وستوضح هذه النظريات للقارئ سبب دفع السكان العرب ثمنًا متواصلًا ومزدوجًا، من خلال تفشي البطالة وارتفاع مستويات الإقصاء عن سوق العمل، سواء في فترات الازدهار أم خلال الأزمات وفترات الركود الاقتصادي.

الهامشية؛ والثاني بين سوق العمل القطرية وسوق العمل المحليّة- الإثنيّة، التي يعبر عنها من خلال وجود جيب اقتصادي وجيب تشغيلي خاص بالجمهور العربيّ. هذا التقسيم المزدوج، وكذلك الحراك الداخلي في أسواق العمل، والتفاعلات الحاصلة بينهما، يحدّدان - إلى مدى بعيد - الصعوبات التشغيلية التي يواجهها السكان العرب في دولة إسرائيل، ويخلق الدونية والغبن المتراكمين، ويحدّد المميّزات الشخصية للعاملين، ومميّزات التصنيع، وتركيبية القوة العاملة والثروة البشرية، وتركيبية الفروع التشغيلية، والبطالة والمشاركة في





# 1

## الفصل

## البطالة والإقصاء عن سوق العمل

3. البطالة التي تنبع من عدم الطلب، والتي تحصل في فترات الركود- المحليّة او العالميّة- وتدني الإقبال على الخدمات والمنتجات ؛

4. البطالة المؤسّساتيّة، التي تنبع من عوامل مؤسّساتيّة وسياسيّة تؤدي الى تفاقم البطالة، مثل رسوم البطالة والمكافآت المختلفة التي تُمنح للعاطلين عن العمل، والتي تُضعف بدورها دافعية الانخراط في القوّة العاملة.

بحسب التوجّهات الاقتصادية، يكمن الحل التقليديّ، أولاً، في خفض الأجور الذي يزيد من الطلب على الأيدي العاملة إلى حين الوصول الى نقطة التوازن مع العرض، وستعيد هذه العمليّة التوازن الى سوق العمل وتؤدي الى انخفاض في البطالة. ثانياً، سيعمل المواطنون على تحسين ثروتهم البشريّة ويلائمون قدراتهم للتغيرات في متطلبات العمل. ثالثاً، هنالك ضرورة لمعالجة الصعوبات في تدفق المعلومات، ومن ثم تقصير فترة «الإقرا» بين جهة العرض وجهة الطلب. رابعاً، يجب العمل قدر المستطاع على إبطال مفعول العوامل المؤسّساتيّة التي تشجع البطالة.

لم تفلح هذه النظريّات في تفسير تفاقم البطالة في السبعينيّات، في معظم الدول النامية، والأهم من ذلك أنّها لم تنجح في تفسير الحراك اللا متساوي والتفاوت في صعوبات التشغيل بين المجموعات السكّانيّة المختلفة، وخاصّة في صفوف مجموعات الأقلّيّات. التفسير الجزئيّ لهذه الظواهر يرتبط بحقيقة معاناة الأقلّيّات الإثنيّة بشكل عام من التمييز، والحرمان من الموارد ونقص المردود الملائم في سوق

حين لا تقتصر البطالة والإقصاء عن سوق العمل على أفراد يتبدلون طوال الوقت، وتتحول الى ميزة مرافقة لقطاع سكّانيّ ثابت على امتداد الزمن، وحين لا تتصرف قوى السوق واليد الخفية كما هو متوقع منها، ولا تحصل عمليّة تبدل للعاطلين عن العمل، وحين لا تعكس البطالة والإقصاء حالة مؤقتة وقصيرة بين فترتين تشغيليّتين، ويتحول التشغيل الى حالة مؤقتة بين فترتين من البطالة، حينذاك تعجز النظريّات الاقتصادية التقليديّة عن طرح المسببات المقنعة للتفاضل بين المجموعات السكّانيّة المختلفة، ويصبح في مقدور التفسيرات البنيويّة وطروحات أسواق العمل المجزأة أن توفر جزءاً من التفسيرات لهذا الأمر (Bonancich, 1972; Daenzer, 1991; Hodson & Kufman, 1983; Kasarda, 1989; Rosenbrg, 1980; Walters, 1996).

تدعي النظرية الاقتصادية الكلاسيكيّة ان البطالة هي ظاهرة مؤقتة؛ ذلك أنّها تمثل حالة من انعدام التوازن في سوق العمل، يفوق فيها العرض الطلب في ما يتعلّق بالأيدي العاملة. وحسب هذا المنهج، تصنّف البطالة إلى عدة انواع (ميلتس نوح, 1996; يانيف جدعون, 1990):

1. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)، وهي التي تنبع من صعوبات في تدفق المعلومات بين المشغلين والعاطلين عن العمل، وعن إطالة «مدة التوصيل» بين طالبي العمل واصحاب العمل؛
2. البطالة البنيويّة؛ وتنبع من التغيرات التي تحصل في عمليّات الإنتاج، ومن عدم التلائم بين مواصفات طالبي العمل ومتطلبات السوق؛

والاقتصاد الهامشي. ويرتكز التفسير الثاني على الآليات التي تقدّمها نظريّة «جيوب التشغيل» في سوق العمل المحليّ - الإثنيّ.

### توجّه الاقتصاد الثنائيّ:

تقترح نظريّة الاقتصاد الثنائيّ تفسيرات بنيويّة لظواهر عدم المساواة في سوق العمل. نما هذا النهج كردّ فعل على التوجّهات التي تمحورت في المميّزات الفرديّة، لكنها لم تُعرِ العوامل البنيويّة في سوق العمل اهتماماً. وأدى تجاهل البنية التي يجري فيها النشاط الاجتماعيّ الى تبنيّ مفهوم متجانس حول سوق العمل. وتنطلق التوجّهات البنيويّة من الفرضيّة القائلة أن مبنى الفرص المتوافر للأفراد في المجتمع يتعلق بمكانتهم وموقعهم داخل البنية الاجتماعيّة وداخل سوق العمل. ولا تلغي هذه التوجّهات أهميّة المميّزات الفرديّة، بل تتمحور في الأبعاد البنيويّة للنشاط الاجتماعيّ - الاقتصاديّ، في سبيل تفسير الظواهر التي تعجز التوجّهات الكلاسيكيّة عن شرحها.

في الاقتصاد الثنائيّ (ألون سيغال وآخرون، 1995؛ شطاير وليفين - إيشتاين، 1988؛ Cornfield, 1987)، يقسّم سوق العمالة الى مركز وهامش. في القطاع المركزي، هناك الشركات الكبيرة التي تملك رؤوس أموال ضخمة وتمتاز بجني أرباح عالية. ويدور الحديث عن شركات احتكارية ومؤسّسات اقتصادية احتكارية عملاقة تملك القدرة على السيطرة على السوق من خلال تحديد الأسعار. هذه القدرة تمكّن الشركات والمؤسّسات المذكورة من الاستفادة من امتيازات كثيرة، وتمكّنها من زيادة ثروتها وقدرتها التشغيليّة. وفي المقابل، تقف الشركات الواقعة في الهامش أمام ظروف سوق مختلفة للغاية، حيث يذكّر وضعها باقتصاد السوق التنافسية. فهي لا تُحكّم سيطرتها على السوق، ولا تملك قدرة التأثير عليها. هذه الشركات صغيرة، ويعمل لصالحها عدد أقل من العمال، ورؤوس أموالها محدودة. لذا، فهي تعاني تقلبات السوق أكثر. وتمتاز العلاقة بين القطاعين بتبعيّة قطاع الهامش لقطاع المركز، وينتج عن ذلك شروط استغلالية. في فترات النمو، عندما

العمل. وبسبب ثنائيّة سوق العمل التي تتولد بالاعتماد على التعيينات التشغيليّة، تتركز الأقلّيّات في ما يسمى اقتصاد الدرجة الثانية، بينما تتمركز مجموعة الأغلبية في اقتصاد الدرجة الأولى. وتقوم مجموعة الأغلبية بدفع الأقلّيّات الى خارج المهنة والفروع الاقتصاديّة رفيعة المستوى بوسائل وطرق شتى، مما يتسبّب في معاناتها من ظواهر الصعوبات في العمل. (Bonacich, 1976; Cornfield, D.B. 1987; kasadra, 1989; Graham et al, 1993; Leslie et al, 1995; Sa`di & Lewin-Epstein, 2001).

يدّعي منظرو ما بعد الكلاسيكيّة أن سوق العمل تتصرف، في حقيقة الأمر، وفق آليّة اعتياديّة من العرض والطلب، وأنّ المستخدمين يحاولون فعلاً تبادل ثروتهم البشريّة كي ينخرطوا في المهنة المطلوبة في السوق (Daenzer, 1991; Bonancich, 1972). وبالرغم من ذلك، ليس من المستبعد ان يحمل أرباب العمل في السوق المركزيّة اعتبارات أخرى عندما يختارون عمّالهم، ومن بينها تلك التي تُستَم منها رائحة التمييز ضد مجموعات الأقلّيّة. تفسّر مستويات البطالة المرتفعة في صفوف مجموعات الأقلّيّة بعدم التلاؤم بين مستوى دراسة أفرادها وثقافتهم العلميّة وبين الطلب المتنامي على التعليم العالي في سوق العمل العصريّة- التكنولوجيّة. مجموعات الأقلّيّة ليست وحدها المتهمّة بهذه الفجوة، فهذه المجموعات تعاني الإجحاف في جميع المرافق الاقتصاديّة- التشغيليّة، إذ يتم فصل أفرادها عن العمل بسهولة مفرطة، ويستصعب هؤلاء العثور على عمل، ويعانون التمييز المؤسّساتي والعنصريّة في محاولتهم الانخراط مجدّداً في سوق العمل.

صحيح أنّه لا يمكن تجاهل هذه الادّعاءات عند استبيان حالة الجمهور العربيّ داخل سوق العمل في إسرائيل، لكن هذه الدراسة ستتمحور في تفسيرين إضافيين. يرتكز التفسير الأول على نظريّة الاقتصاد الثنائيّ، وينطلق من فرضيّة عدم تجانس السوق كما يدعي رجال الاقتصاد الكلاسيكيين، بل على كونها منقسمة إلى اقتصاديين منفصلين: الاقتصاد المركزي؛

- صعوبات التشغيل الأخرى، التي يتم تفسيرها بالمرونة التي توفرها الهوامش لاقتصاد المركز. لذا، يجد البعض أنفسهم يعملون بشكل جزئي رغباً عنهم، أو في مهن لا تلائم قدراتهم، أو يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل، فاقدين أي أمل في العثور عليه، ويقعون (حسب التعريف الرسمي) خارج قوة العمل. بناءً على ذلك، ينبغي توقع تفاقم حجم هذه الظاهرة في فترات التدهور أكثر مما في فترات النمو (ألون، ليفين إيشتاين وسميونوف، 1995).

هنالك انعكاسات للاقتصاد المجرأ على البنية الاجتماعية والصناعية للبلدات التي تقع في الضواحي. ففي المركز، تتوفر دومًا تلك المناطق التي تضم العديد من الصناعات ومجالات التشغيل، والتي تعرض فرصاً جيدة لانخراط المستخدمين في الأعمال التي تلائم قدراتهم. ويعاني سكان الضواحي من بنية تشغيلية متدنية يعرضها سوق العمالة المحلي، والذي يشكل بدوره مخزون فرص العمل الأساسي والأول بالنسبة للمستخدمين. وهنالك أهمية بالغة للكثير من العوامل في حساب الفرص المتوافرة للفرد، نحو: مميزات المنطقة؛ درجة ابتعادها الجغرافي عن المركز؛ نوع الصناعة المتوافرة؛ بالإضافة إلى تركيبة النسيج الاجتماعي.

وفقاً لشرطير ولفين - ايبشتاين، تمتاز السوق الرئيسية بكبرها وجودتها وأرباحها العالية، وبقدرتها على توفير الأعمال الجيدة والاجور المرتفعة وظروف العمل الممتازة وبمنحها المكافآت لعاملها، وكذلك توفيرها لحالة من الثبات التشغيلي وشروط التقاعد. وتقوم هذه السوق باستثمار الموارد في سبيل تطوير وتحسين القوى البشرية العاملة فيها. وتعمل هذه المحفزات بدورها على زيادة الإنتاجية في صفوف العاملين وتزيد من الاستقرار التشغيلي. في المقابل، تعمل شركات الهامش داخل سوق اقتصادية غير مستقرة، وفي ظروف من عدم الوضوح، وتجني أرباحاً قليلة نسبياً. ويتمحّض عن ذلك عجز عن دفع الرواتب المرتفعة؛ وفي الكثير من الأحيان يصبح

يتزايد الطلب، تحول شركات المركز جزءاً من العمل الى شركات الهامش. أما في فترات الركود والكساد وقلّة العمل، فلا تتأثر شركات المركز تقريباً بالأمر، لكن شركات الهامش تقوم بتقليص نشاطاتها الى الحد الأدنى. هذه المرونة هي بمثابة الرافعة التي توفر النجاح لشركات المركز ولقدرتها على توفير الاستقرار التشغيلي؛ أما شركات الهامش، فتحصل على هذه المرونة من خلال تشغيل المجموعات العمالية التي لا يتوافر لها هذا الاستقرار، وتشغل عند الحاجة فقط.

وبحسب هذا النهج، تعمل حالة البطالة لصالح اقتصاد المركز، وتوفر له مرونة وامتيازات اقتصادية وقدرة على ضمان الاستقرار التشغيلي لعامله. من هنا، من غير المتوقع اختفاء ظاهرة البطالة، وينبغي التعامل معها على أنها ظاهرة ثابتة في سوق العمالة؛ وعليه، تحمل البطالة بين طياتها جوانب من التمييز داخل المجتمع. ولهذا التمييز انعكاسات على عبء البطالة وعلى طول أو قصر فترتها الزمنية. فهناك مجموعات داخل المجتمع تتضرر أكثر من غيرها من البطالة، وتعاني أبعادها وانعكاساتها أكثر. هنالك على الدوام «نواة صلبة» من العاطلين عن العمل، مجموعة صغيرة بين العاطلين عن العمل، لا تعمل لفترة متواصلة، ولا تشكل البطالة بالنسبة لها فترة قصيرة بين فترتين من العمل. ويقع عبء البطالة على اكتاف هذه المجموعة، ويجر وراءه أثماناً شخصية واجتماعية باهظة. هذا هو أحد الأسباب التي تخلق العامل اليأس، ذاك الذي لا ينجح في الانخراط في العمل بعد فترة بطالة متواصلة، فيتناقص ما يملكه من قدرات، ويجد صعوبة جمّة في اللحاق بالتغييرات في متطلبات العمل. وهذا أحد اسباب عدم اختفائها بعد فترات الركود، فكلما طالبت فترة البطالة، يجد العاطل عن العمل صعوبة متزايدة في العودة الى العمل. (ألون، ليفين - إيشتاين وسميونوف، 1995؛ Graham et al, 1993).

التفسير الذي طرحه نظرية الاقتصاد الثنائي، في ما يتعلّق بالبطالة المتواصلة، يلائم - على ما يبدو

بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل، تدّعي هذه الدراسة أنه في مقدور نظرية الاقتصاد الثنائي أن تفسر جانباً كبيراً من عدم المساواة في صعوبات العمل ضد الجمهور العربي، إذ إنّ التقسيم في سوق العمل الإسرائيليّة يعكس التقسيم العرقيّ الواقع في الدولة. وفي مقدور هذا التقسيم تفسير غياب المساواة في التمثيل داخل المهن والفروع الاقتصادية المختلفة. فالجمهور العربيّ يحصل على تمثيل عال في الفروع الاقتصادية التقليدية والفروع ذات المكانة التشغيلية المتدنية. إضافة إلى ذلك، في وسع هذه النظرية تفسير التوجّهات المختلفة في صعوبات التشغيل التي سادت في العقد الأخير في الشرائح المختلفة في صفوف الأقلية العربية.

شهد مطلع التسعينيات ارتفاعاً حاداً في تجنيد اقتصاد المركز للعمال العرب، استجابةً للإقبال المتزايد على المنتجات والخدمات، وذلك أنّ الانتعاش الاقتصاديّ (الذي نبع آنذاك من أجواء السلام والتصالح في المنطقة، ومن موجة المهاجرين اليهود) ولّد حاجة إلى تشغيل عمال في فروع اقتصادية محدّدة (كالبناء والصناعات التقليدية) بكلفة منخفضة. تمخّضت عن ذلك حالة من الانفراج في صعوبات التشغيل (هبوط في مستوى البطالة وارتفاع في مستوى الانخراط الفعلي في قوّة العمل). بيد أنّ الحال تغير في منتصف التسعينيات، إذ بدأت هذه الحاجة تتضاءل، وطرأت تغييرات في الاقتصاد وسوق العمل الإسرائيليّين. وكانت الأقلية العربية أول من دفع الثمن، من خلال تفاقم البطالة والنزب من سوق العمل.

### توجّه سوق العمل المحليّة:

يعود مفهوم سوق العمل كـ «جيب تشغيلي» إلى كون الأقلّيات الإثنية تتركز عادة في مناطق محدّدة، ذات خصوصية جغرافية وثقافية واقتصادية. وتعاني شحاً في الموارد وتدنيّاً في مستوى التطوير والتصنيع في مناطقها. وينسجم هذا المفهوم مع الادّعاء القائل بضرورة التمييز بين أسواق العمل المتعددة في الدولة، بدل التعامل مع سوق عمل قطريّة

العمل فيها موسميّاً.

هنالك ثلاثة استحقاقات لهذا التقسيم:

أ. منه يتولّد فرق في التعيينات التشغيلية للفئات الاجتماعية في القطاعات المختلفة. هنالك من يدعي أنّ بعض الفئات الاجتماعية لا تملك، سلفاً، حظوظاً متساوية في الحصول على عمل في جميع شرائح السوق، وبناء عليه، تجري عملية إبعاد عن المركز الاقتصاديّ لكل من: الأقلّيات الإثنية؛ أبناء الشبيبة؛ النساء؛ وكبار السن الذين خرجوا من دائرة العمل المنظم. العاملون في القطاع المركزي يتمتّعون بثقافة علمية أعلى؛ وبما ان هذه الثقافة هي وسيلة التصنيف والاختيار، يشغل هؤلاء في الوظائف المرموقة التي تدرّ دخلاً يفوق الدخل الذي يحصل عليه مستخدمو الضواحي؛

ب. منه تتولّد فروق في شكل الحراك الاجتماعيّ ونسبته بين القطاعات وفي داخلها. يتعامل مع القطاع كحاجز في وجه الحراك الاجتماعيّ، لذا يجري حراك قليل بين القطاعات؛

ج. منه تتولّد فروق في مستوى المكافآت وفي العوامل التي تؤثر على هذا المستوى - إذ يؤثر الانتماء إلى قطاع معين على مستوى الدخل وعلى درجة الاستقرار التشغيلي (شطاير ولفين - ايبشتاين، 1988).

أشار ألون وإيبشتاين وسيميونوف (1995) إلى الفروق بين التحصيلات الاقتصادية ومستويات البطالة في إسرائيل، واقترحوا تفسير ذلك من خلال الاقتصاد الثنائيّ، الذي يلحق الضرر، في الأساس، بالقطاعات الهامشية مثل: النساء، واليهود القادمين من الدول العربية، إضافة إلى الأقلية العربية في إسرائيل. ويلقي هذا الواقع بظلاله على صعوبات التشغيل لدى هذه الشرائح السكانية، والتي تُستقرّ من خلال عمليات الفحص الإحصائية، ومن خلال الفحص الدينامي. وما يعنيه هذا الأمر هو ان حراكية هذه الشرائح تتضرر طوال الوقت. وتواجه المجموعات السكانية الضعيفة الكثير من العقبات التي تصعب عليها إمكانية الحراك الاجتماعيّ، وتحوّل دون حصولها على عمل ملائم.

بسبب المعوقات اللغوية والثقافية. وتُعتبر السوق المحليّة ملاذًا لآبناء الأقلّيّة، إذ لا تجري داخلها عملية تنافس غير عادلة مع مجموعة الأغلبية، ولا يوجد فيها تأثير للتمييز الواقع على هذه المجموعة (كما هو الحال في السوق المركزيّة-الرئيسيّة) (Lewin-Epstein & Semyonov, 1994; Semyonov & Lewin-Epstein, 1994). في سوق العمل الإثنيّة المحليّة، يحصل أعضاء الأقلّيّة على فرص هي في المعتاد حكر على أعضاء مجموعة الأغلبية في السوق المركزيّة الرئيسيّة، ويُفترض بالسوق المحليّة أن توفر أماكن عمل متنوعة، وألا تقتصر على الأشغال البسيطة.

لا يلغي هذا النهج تأثير التوجّهات الأخرى بشكل قاطع، لكنه يمحور النقاش ضمن منظور اصطلاحيّ مغاير، ويولي التفاعلات بين الأسواق المختلفة في الدولة اهتمامًا. فالسوق المحليّة لا تتصرف بمنأى عمّا يحصل في الأسواق الأخرى، بل تتأثر بها، وبانعكاسات التقسيم في قوّة العمل، وتخضع لتأثير التمييز والعنصريّة وسياسات الحكومة، إضافة إلى ما يحصل من تفاعلات اجتماعيّة وسياسيّة.

في الاقتصاد الثنائيّ، يرتبط مبنى الفرص بأسواق العمل المحليّة، وبالتجزّيء الجغرافيّ الذي تتكون على طوله تفاضلية بين أسواق العمل. وما يعنيه البعد الجغرافيّ هو الابتعاد عن مراكز الصناعة وفرص التشغيل. وفي حالة الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، لا تعتبر سوق العمل نتاجًا جغرافيًا صرفًا، بل هي استحقاق لقرارات سياسيّة وتقسيم إثنيّ تاريخيّ. ويترجّم التوقع في الضواحي الى مصطلحات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، وتؤدّي سوق العمل العربيّة الهامشيّة دور «الجيب التشغيلي» المحليّ في الوقت ذاته.

في مقدور نظريّة سوق العمل والاقتصاد المحليّ-الإثنيّ ان تفسر بعض صعوبات التشغيل في صفوف الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وأن تفسّر، في الآن ذاته، الفروق في صعوبات التشغيل بين الشرائح السكانيّة المختلفة. فالتعامل مع سوق العمل

واحدة. هنالك أسواق صغيرة تتمايز على أساس جغرافيّ وصناعيّ وتشغيليّ أو إثنيّ. وتحمل هذه الأسواق أبعادًا ماكرو-اقتصاديّة (بنويّة وديناميّة)، وتتطلب تعاملًا خاصًا ابتغاء فهم أداء وتصرف السوق المحليّة. ويُعتبر هذا النهج البطالة والخروج من سوق العمل بمثابة إخفاق للسوق المحليّة في الاستجابة لعرض العمل، ويعتبرها استحقاقًا للعوائق البنويّة التي تصعب الانخراط في أسواق العمل الأخرى. ولا تستطيع يد السوق الخفية خلق التوازن بين العرض والطلب، كما لا تستطيع الثروة البشريّة حل ظواهر صعوبات التشغيل (Blackaby, 2002; Dananzer, 1991; Graham et al, 1993).

للسوق المحليّة سمات خاصّة بها، فهي سوق صغيرة، ولا تتوافر فيها صناعات متطورة، ولا قطاع خاص متطور وعصريّ قادر على تلبية طلبات العمل المحليّة. وتوفر هذه السوق وظائف في فروع اقتصاديّة ومهن متنوعة لكنها تلائم، أساسًا، أصحاب الثقافة العلميّة العالية والنساء وأصحاب المهن الحرة والمهن الأكاديميّة. وتُعتبر الإدارة العامّة المحليّة مصدر تشغيل مركزيًا في السوق المحليّة-الإثنيّة. ويخلق هذا الواقع حالة من الحساسية العالية للركود في النشاط الاقتصاديّ داخل الدولة، إذ يتضرر أبناء الأقلّيّة من البطالة بسرعة اكبر، ويعانون من البطالة المتواصلة أكثر من مجموعة الأغلبية. وهناك من يدعي أنهم يشغلون وظيفة قوّة عاملة احتياطية، حيث يُدعون إلى خدمة الاقتصاد القوميّ عندما يطرأ نقص في القوى العاملة، وعندما تزول الحاجة، يُعادون الى معسكرات البطالة؛ (Graham et al, 1993; Jong & Madamba, 2001; Blackaby, 2002).

ويدعي درينكووتار أن الاقتصاد المحليّ يساعد على تنمية اقتصاد ونظام تجارة داخليّين وخدمات يفترض ان يشغلها آبناء الأقلّيّات (Drinkwater, 2002). وتقوم الشركات التابعة للسوق المركزيّة، والمعنية بتسويق بضاعتها وخدماتها في السوق المحليّة، بتوظيف العاملين من آبناء هذه المجموعة

## المنهج

يتمحور هذا البحث في فحص الاتجاهات والتحوّلات في صعوبات التشغيل في صفوف الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، من منظور يعتبر سوق العمل في إسرائيل مقسّمة إلى عدّة أسواق - المركزيّة والهامشيّة؛ المحليّة والقطريّة. ولتوضيح وتأكيد ادّعاءات البحث، سنستعين بالمعطيات التي تُنشر سنويًا في استطلاعات (كشف) القوى العاملة التي تجريها دائرة الإحصاء المركزيّة. سنفحص توزيعه ومميّزات المستخدمين وغير المستخدمين، بالإضافة إلى التوزيع الداخليّة بين العاطلين عن العمل وأولئك الذين لا يشاركون في القوة العاملة، حسب متغيّرات السن والجنس والثقافة العلميّة والفروع الاقتصاديّة والمهن. إضافة إلى ذلك، سنفحص التحوّلات والاتجاهات في هذه المتغيّرات على امتداد حقبتين زمنيّتين: الأولى تمتدّ من مطلع التسعينيات حتى العام 1995، والثانية من العام 1995 حتى يومنا هذا. وسيفحص هذا التقسيم صعوبات التشغيل قبل حدوث التغيّرات المقترحة في الاقتصاد الإسرائيليّ، وفي أسواق العمل، وبعد حدوثها.

يهدف هذا البحث إلى توضيح الادّعاء القائل بأنّ التغيّرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيليّ أضرّت بالوضع التشغيليّ للأقلّيّة العربيّة، من حيث البطالة والإقصاء عن القوة العاملة. ولا يعني الأمر تصديقًا إحصائيًا دقيقًا للادّعاءات، إذ لا يستطيع البحث فحص الحدّة المتفاوتة للمتغيّرات، أو الإقرار بوجود عامل ترابطيّ أو علاقة جليّة بينهما. وما نصبو إليه هو الإشارة إلى وجود اتّجاه منطقيّ وواضح تدعمه المعطيات، أمّلين أن يشجع الأمر أبحاثًا مستقبلية لتقوم بفحص المقترحات المطروحة هنا بشكل تفصيليّ. سترتكز استنتاجات البحث، إذًا، على تشخيص الاتجاهات التي نشأت في أعقاب التغيّرات التي حصلت في التسعينيات، ومقارنتها بالوضع الذي ساد قبل ذلك.

الإسرائيليّة كسوق عمل مجزأة ومنقسمة على ذاتها - سوق مركزيّة للجمهور اليهوديّ وسوق عمل هامشيّة، محليّة - إثنيّة للأقلّيّة العربيّة، هذا التعامل يمكن من توفير تفسير لائق لتوصيف وإدراك صعوبات التشغيل في صفوف الأقلّيّة العربيّة.

أثر هذا التقسيم بشكل مباشر على طابع سوق العمالة، وكان سببًا في تشكّل قوّة عمل رخيصة تقوم على خدمة السوق المركزيّة، وهو الذي قسّم المستخدمين حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن، وقسّم بنية الثروة البشريّة لجمهور الأقلّيّة، ووضع القيود والإطار المحدّد لمكانة الجمهور العربيّ داخل سوق العمالة. ولم تتوافر للعرب، بوصفهم مجموعة قوميّة، إمكانيّة اختيار نوع العمل وموقعه، ولم تتوافر لهم إمكانيّة اختيار المواضيع التي يتعلمونها، ولم تكن الثروة البشريّة لأفراد المجموعة العربيّة مقياسًا وحيديًا في ترقيهم في سلّم العمل. على أرض الواقع، حُبست هذه المجموعة داخل سوق العمل المحليّة وملأتها حتى الإشباع. ومن ناحية أخرى دُعيت - عند الحاجة - للعمل داخل السوق المركزيّة كقوّة عمل هامشيّة.

احتاجت السوق المركزيّة في التسعينيات إلى مساعدة السوق الهامشيّة، فقامت بتجنيد عمالها لاحتياجاتها، وهذا ما ساعد السوق المحليّة على التطوّر وخلق أماكن عمل متنوعة داخلها. ونتيجة لذلك، هبط مستوى البطالة وارتفع مستوى الانخراط في سوق العمل. في المقابل، وعندما طفقت التغيّرات والتحوّلات تنضج في منتصف التسعينيات، تولّدت البدائل، وكانت السوق المحليّة قد بلغت درجة الإشباع، ولم يعد في مقدورها الاستجابة إلى طلبات العمل، فاستنفدت الامتيازات الكامنة فيها، إذ لم تكن مهيةً لذلك، ولم تملك الوسائل الكافية للتغلب على نتائج إغلاق السوق المركزيّة. عندئذ، بدأ التفاقم في نسبة البطالة، وحصل تراجع في مستوى المشاركة في قوى العمل.

# 2

## الفصل

### بروفيل (تحديد ملامح) العاطل عن العمل في التسعينيات

الخاصّ آيةً وسائل لمواجهة الوضع الجديد. وعلى الجملة، بلغت السوق حدّ الإشباع.

#### المهاجرون الجدد

عشية انحلال الاتحاد السوفييتي وانهاره في نهاية الثمانينيات، تمكنت إسرائيل من تحقيق خطة طموحة لاستقدام يهود الاتحاد السوفييتي، فقارب عدد الذين وصلوا إليها مليون مهاجر، ممّا أدّى الى زيادة عدد سكّان الدولة، وزيادة في الأيدي العاملة. المهاجرون الجدد امتازوا بمستوى علمي رفيع، وكان الكثير منهم من حملة الشهادات الأكاديمية ومن أصحاب المهن الطبية والتقنية والهندسية (وقد لاءمت هذه التركيبة، الى حدّ بعيد، متطلبات السوق التي شرعت تتبلور في التسعينيات في إسرائيل)؛ وهو ما شكّل أحد العوامل التي ساهمت في تحديث الاقتصاد في اتجاه الفروع الصناعيّة المتطورة، من خلال زيادة وزن المستخدمين في هذه الفروع. آنذاك، توقع بعض الباحثين ان تتطور الصناعات التي تعتمد على الخبرة المعرفية (العلميّة)، كالكيمياء والمعادن والكهرباء والإلكترونيكا، وتوقعوا زيادة في وزن المستخدمين في هذه القطاعات. وأضافت موجات الهجرة على القوّة العاملة نسبة سنويّة بلغت 6-7% بالمعدّل (عوفير، بوليفغ وكسير، 1991).

في مرحلة استيعاب المهاجرين الجدد الأولى، أبدى هؤلاء ميلاً إلى الانخراط في كل ما توافر من عمل، بيد أنّهم، مع مرور الوقت، تحوّلوا إلى الأعمال التي تلائم قدراتهم ومهنتهم. وتُماثل نسبة التشغيل في صفوف المهاجرين الذين يمكثون في البلاد منذ

يستعرض هذا الفصل التحوّلات والتغيّرات المركزيّة التي طرأت في التسعينيات على الاقتصاد الإسرائيلي. وكان لهذه التغيرات إسقاطات بعيدة المدى على مكانة الأقلّيّة العربيّة في سوق العمالة، وهي التي حدّدت، إلى مدى بعيد، صعوبات العمل التي تواجهها هذه الأقلّيّة. تعتمد مقترحاتي في هذا السياق على معاينة عميقة للاتجاهات التي حصلت في الدولة في التسعينيات، وعلى مجموعة من الدراسات العلميّة في هذا المضمار.

التغيّرات التي حصلت خلال التسعينيات أعادت تصميم بروفيل الاقتصاد الإسرائيلي والواقع المعيشي للجمهور العربي في أسواق العمل المجرّأة في الدولة، إذ تأثرت السوق المحليّة بانخراط إسرائيل في السوق العالميّة، وبالتغيّرات بعيدة المدى في تركيبة حقل التصنيع، وتأثرت كذلك بنقل الصناعات التقليديّة الى أماكن نائية، وخصوصاً صناعة النسيج والصناعات التي تتطلّب وفرة في الأيدي العاملة، وغير ذلك. إضافة الى ذلك، شكّل المهاجرون الجدد من ذوي المستوى العلميّ العالي بديلاً لقوّة العمل العربيّة المتعلمة في السوق المركزيّة، وحل المهاجرون الجدد غير المتعلمين محل العمال العرب في الفروع التقليديّة وفي المهن البسيطة. العمال الأجانب بدورهم قلّصوا رقعة التنافس - الضيقة أصلاً - لقوى العمل العربيّة في السوق المركزيّة. ودفعت هذه النزعات الجمهور العربي إلى البحث عن مصادر الرزق في السوق المحليّة، وإلى التنافس على أماكن العمل غير المتوافرة أصلاً، مما خلق ضغطاً على السوق المحليّة، فتفجّر مجال الخدمات العامّة، ولم يملك القطاع

قاطع (Friedberg, 1998; Cohen & Paserman, 2004). تتعامل معظم الأبحاث مع سوق العمل على أنها سوق قومية واحدة، بدون التطرق إلى وجود أسواق عمل مجزأة إلى مركز وهامش أو سوق محلية. لذا، ثمة صعوبة في أن يستقي المرء من هذه الأبحاث مدى تأثير الهجرة على الجمهور العربي. وبالرغم من ذلك، وبما أن هذه الأبحاث تشخص تأثيراً سلبياً لهذه الهجرة على الفروع الاقتصادية والمهن التي لا تتطلب مستوى علمياً رفيعاً، وبخاصة في الأمد البعيد (مقابل التأثير الإيجابي في الأمد القصير)، وبما أن الجمهور العربي يحصل على تمثيل عال في الفروع الاقتصادية التي تضررت - حسب الأبحاث - نتيجة الهجرة، يمكن الافتراض أن الأقلية العربية قد تضررت من الهجرة أكثر من سائر الفئات السكانية في الدولة. إضافة إلى ذلك، ساهمت موجة الهجرة مساهمة كبيرة في ترقية وتطوير الصناعات المعلوماتية المتطورة في إسرائيل، التي لا يأخذ الجمهور العربي دوراً فيها.

كما ذكرنا سابقاً، كان هناك انعكاس مزدوج للهجرة على الأقلية العربية في سوق العمل. في الأمد القصير، كان لها تأثير إيجابي، إذ زاد المهاجرون من تأثير الطلب التراكمي للمنتجات، مما أدخل الحيوية إلى دورة الأعمال التجارية، وخلق أماكن عمل في الفروع التقليدية، وبخاصة فرع البناء. ففي مرحلة تأقلم المهاجرين الجدد، استدعت الحاجة تجنيد «قوة العمل الاحتياطية» (الأقلية العربية) لاحتياجات الاقتصاد المركزي. خفف هذا الأمر من الضغط على السوق المحلية، بعد أن مر الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة غير سهلة منذ العام 1986. في المرحلة الثانية (مرحلة الاندماج، ثم استيعاب الطلب والاستقرار، وملاءمة عمل المهاجرين لمهنهم)، استدعت الحاجة توفير العمل لمئات آلاف المهاجرين الجدد.

في بداية التسعينيات، اقترب عدد المهاجرين الجدد الذين في سنّ العمل من 300 ألف شخص، وشارك نحو 175 ألفاً (55%) منهم بشكل فعلي في القوة العاملة. وبقي مستوى المشاركة هذا ثابتاً على امتداد السنين (ويعتبر عالياً نسبياً). في صفوف

سنتين وأكثر نسبة التشغيل في صفوف الجمهور اليهودي. ويميز التحسن في فرص التشغيل، قياساً إلى مدة المكوث في البلاد، جميع الفئات العمرية للمهاجرين الجدد. ومع مضي الوقت، لا يبقى الأمر مقتصرًا على زيادة معدل انخراطهم في التشغيل، بل تزداد كذلك درجة رضاهم عن نوع العمل، وعن درجة ملاءمته للمهن التي يحملونها (Naveh et al, 1995). لا تُظهر الأبحاث القائمة موقفاً جازماً بخصوص تأثير المهاجرين الجدد على سوق العمالة. بعضها يشخص فعلاً في المدى القصير، عاملاً ترابطياً إيجابياً ضعيفاً بين الهجرة ومستويات الأجر والتشغيل، في الفروع الاقتصادية التي لا تتطلب مستوى علمياً رفيعاً، لكنها في الوقت ذاته لا تنفي مطلقاً وجود تأثير سلبي على سوق العمالة. بعض هذه الأبحاث وجدت أن دخول المهاجرين إلى سوق العمالة رافقته تأثيرات مختلفة على سوق العمالة، وعلى الفئات ذات المستوى العلمي المختلف.

أشار هيركوفيتش وياشيف (2000) إلى وجود اتجاهين لتأثير المهاجرين الجدد على سوق العمل. ويدعي الاتجاه الأول أن تأثيرهم على تشغيل السكان القدامى إيجابي بشكل عام، وخاصة في المدى القصير. أما الاتجاه الثاني، فينص على وجود تأثير تفاضلي بالنسبة لفئات الثقافة العلمية المختلفة؛ وأكثر المتضررين هم من ذوي المستوى العلمي المتدني. تفسر النتيجة الأولى بتأثيرات الطلب التراكمي، الذي ازداد على ضوء موجات الهجرة، وفي المرحلة الأولى عادل الارتفاع في الطلب التراكمي الزيادة في عرض العاملين. وفي الأمد المتوسط والبعيد، كان لهذا الأمر تأثير سلبي على السكان القدامى من ذوي المستوى العلمي المتدني. أثر دخول المهاجرين للمهن المختلفة التي تلائم مستوى ثقافتهم تأثيراً إيجابياً على تشغيل السكان القدامى في الدولة، وخصوصاً في صفوف المتعلمين، لكنه أضرّ بغير المتعلمين. وكان للمهاجرين الجدد تأثير سلبي على مستوى أجور أصحاب الثقافة العلمية المتدنية، وتأثير سلبي محدود على مجمل سوق العمالة، لكن لا يجب نفيه بشكل



غير مكلف للنقص في الأيدي العاملة (ميلتس 1996؛ جوتليف 2001).

هكذا تحوّل مهاجرو العمل من ظاهرة هامشية إلى جزء من سيرورة مأسسة، وأعدت لهؤلاء تلك الأعمال الشاقة التي رفض الإسرائيليون القيام بها (وجدت مجموعات الأقلية نفسها مدفوعة إلى القيام بهذه الاعمال على امتداد عمر الدولة؛ فقد قام بها اليهود الشرقيون في البداية، ثم الفلسطينيين مواطنو الدولة، وفي نهاية المطاف قام بها الفلسطينيون سكان الأراضي المحتلة). ويقوم العمال الأجانب بتنفيذ الأشغال الشاقة والخطرة والقدرة (كامب ورايخان، 2003). بعبارة أخرى، انخرط هؤلاء في السوق الثانوية التي تستخدم العمال الذين يُبدون استعدادهم للعمل بظروف صعبة وغير مستقرة وبأجر بخس، مع غياب إمكانية الترقية.

في مطلع التسعينيات قارب عدد العمال الأجانب 25 ألفاً (1992). وفي العام 1996 بلغ عددهم 130 ألفاً، وفي العام 1998 بلغ 170 ألفاً، وارتفع العدد في العامين 2001/2002 إلى 240 ألفاً، واقترب العدد في العام 2003 إلى 300,000 عامل أجنبي (مع تصاريح عمل وبدونها)، وأصبحوا يشكلون نسبة 10% من القوة العاملة المدنية في دولة إسرائيل. ويعمل هؤلاء في عدد ضئيل من الفروع الاقتصادية (51% في فرع البناء؛ 27% في الزراعة؛ 7% في الرفاه ورعاية المرضى؛ 5% في الفنادق والمطاعم؛ 10% في الصناعة وسائر الفروع). وتبلغ كلفة تشغيل العامل الأجنبي 40% من كلفة تشغيل العامل الإسرائيلي. ولا يحصل العمال الأجانب على أية حقوق اجتماعية (المصدر ذاته).

الأدبيات العلمية، التي تعالج تأثيرات العمال الأجانب على العمال المحليين في الدولة المستوعبة، لا تقدّم طروحات قاطعة؛ فبعض هذه الأبحاث تقول بوجود تأثيرات سلبية للعمال الأجانب، وبخاصة على أصحاب الثقافة المتدنية الذين يتعرضون لخطر الاستبدال بمهاجري العمل غير المتعلمين، الذين يُبدون استعداداً للعمل بأجر متدنٍ وبدون شروط عمل أو

الرجال بلغت النسبة 63%، وبلغت 45% في صفوف النساء. في العام 2001، بلغ عدد المهاجرين الذين في سنّ العمل 830 ألفاً، وشارك منهم 58% في قوة العمل المدنية بشكل فعلي. ووصل معدّل البطالة في صفوف هذا الجمهور، في العام 2001، إلى 10.7% (كشف القوى البشرية، 2002). ويشير توزيع المستخدمين المهاجرين حسب الفروع الاقتصادية إلى اتجاه متواصل لهبوط التمثيل في الفروع التقليدية (الصناعة؛ الزراعة؛ البناء)، وإلى انتقالهم نحو فروع أكثر تطوراً، ومهن مرموقة أكثر (انظروا الجدول 1 والجدول 2 في الملحق). بكلمات أخرى، يندمج المهاجرون في التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي، وينجحون في البقاء في قوة العمل التابعة للسوق المركزية. وتساعدهم في ذلك ثروتهم البشرية التي كان لها دور في تطوير التصنيع والاقتصاد، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدولة لهذه العملية.

### استيراد العمال الأجانب إلى إسرائيل

بدأت إسرائيل تستورد عمالاً أجانب خلال التسعينيات، على خلفية الهجرة المكثفة من دول الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، والتي أعطت بدورها دفعة جديدة لفرع البناء، وعلى خلفية الرغبة في استبدال العمال الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة، وكذلك على خلفية ظاهرة هجرة العمال في جمع أنحاء العالم. وأدت هذه العوامل بمجموعات مصلحة قوية - مثل اتحاد المقاولين، ومجموعة التحشيد (lobbying) الزراعي - إلى ممارسة ضغط متواصل على الحكومة. وجاء قرار حكومة إسرائيل استيراد العمال بعد فشل جميع المحاولات لدمج المهاجرين الجدد والسكان القدامى العاطلين عن العمل في الاعمال التي تتطلب قوة بدنية (كالبناء والزراعة). وعرضت الدولة زيادات على الأجر تساوي رسوم البطالة لكلّ إسرائيلي يقوم بهذه الأعمال، لكن الأمر لم يُجد نفعاً. والتقت مصالح الدولة مع مصالح أرباب العمل في استيراد العمال الأجانب، وشكل هؤلاء حلاً

والزراعة (وخاصة في صفوف العمال العرب)، والخدمات التجارية. وفي المقابل، حسن ذلك قدرة الكسب لدى ذوي المستوى العلمي الرفيع والمهن الأكثر قوة. وتدل الأبحاث أن احتمال خروج اليهود من دائرة العمالة أقل من احتمال خروج غير اليهود، وأن المتضررين الرئيسيين من سياسة الحكومة، في ما يتعلق بالعمال الأجانب، هم العمال غير المهنيين وذوو الثقافة العلمية المتدنية. من هذا يتولد إقصاء للفئات السكانية ذات القدرة الاقتصادية المحدودة الى خارج دائرة العمل.

ويرى البحث الذي أجراه زوسمان ورومانوف (2003) حول تأثير العمال الاجانب على فرع البناء أن السياسة الحكومية - في مجال تشغيل العمال الأجانب - مسؤولة عن إقصاء العمال الإسرائيليين منه. ويقدر البحث أن عدد العمال الأجانب في فرع البناء يبلغ نحو 60 ألفاً (نصفهم يعملون بدون تصريح)، ويدعى أن تبديلهم بعمال إسرائيليين لن يضر بهذا الفرع، وسيخفف من ضائقة البطالة ويرفع من مستوى مشاركة الإسرائيليين في قوة العمل. هذه التحولات، بالإضافة الى تركيبة أسواق العمل التي تشكل فيها قوة العمل العربية سوقاً هامشية للسوق المركزية. فقد قامت بتوفير احتياجات السوق المركزية، واستجابت للحاجة إلى عمال في الفروع الاقتصادية التقليدية والمهن التي لا تحتاج إلى مستوى علمي رفيع. نتيجة لذلك، خف الضغط على السوق المحلية - جيب التشغيل - حيث شغرت أماكن العمل، وشهد كل من الطلب والاستهلاك تنامياً. شكّل العمال الأجانب بديلاً لعدد كبير من هؤلاء المستخدمين، مما فاقم صعوبات التشغيل في كلتا السوقين الهامشية والمحلية.

### تغيرات بنوية وصناعية

في مقابل الظاهرتين المذكورتين، شهدت التسعينيات عملية تحول كبيرة في التركيبة الصناعية، وفي تركيبة الفروع الاقتصادية - في التركيبة الداخلية للفروع وفي تركيبها الداخلية على حدّ سواء. بدأت

أية مكانة تشغيلية. في المقابل، تدعى أبحاث أخرى، من منظور ماكرو - اقتصادي واسع، وجود تأثيرات إيجابية لمهاجري العمل على الاقتصاد المحلي، وبخاصة على المهن التي تتطلب مستوى علمياً رفيعاً (Greenwood & Gary, 1995; Friedberg & Jennifer, 1995; Amir, 2000).

يشير البحث الذي أجراه كامب ورايخمان (2003) الى التأثير البالغ لانضمام العمال الأجانب الى سوق العمل الإسرائيلي على العمال المحليين. فمعظم العمال الأجانب يعملون في الفروع الاقتصادية والمهن التقليدية التي شغلها قبلهم العمال العرب، الذين أُخرجوا تدريجياً من دائرة التشغيل، مما أدى إلى هبوط في نسبة مشاركتهم في الفروع التقليدية (هبوط بنسبة 31% في الزراعة؛ و 30% في فرع البناء).

وتشير أبحاث ميلتس (1996) وغوطليب (2001) إلى اتجاه مشابه، بموجبه أقصي العمال العرب عن فرع البناء نتيجة استيراد العمال الأجانب. الكثير من العاطلين عن العمل في إسرائيل أُخرجوا من فروع البناء والتجارة والكرجات والمطاعم والفنادق والصناعة، التي تتميز بكثرة عمالها الأجانب، ويحصل هؤلاء في الكثير من الأحيان على أجور ادنى من رسوم البطالة ومخصّصات ضمان الدخل وما يصاحبها من مكافآت. الادعاء السائد هو أن اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي، وبخاصة في النصف الثاني من التسعينيات، تمخّص عنه ارتفاع كبير في مستوى المعيشة، مما أغرى عمالاً من البلدان ذات الدخل المنخفض بالقدوم إلى إسرائيل والعمل فيها، على غرار ما يحصل في العديد من البلدان الغربية. وأثر انضمام العمال الأجانب على هبوط الأجور في الفروع التي طرقتها بأعداد كبيرة، وأدى الأمر بالتالي الى تراجع في أجور العمال الإسرائيليين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التنافس مع العمال الأجانب. وما يعنيه الأمر هو أن دخول عمال غير إسرائيليين الى عدد محدد من الفروع الاقتصادية أضرّ، بالدرجة الأولى، بأجور العمال «الضعفاء» في كل من فروع الصناعة

هذه التغيرات جيداً من خلال تراجع حصة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء من مجموع المستخدمين في الدولة، وفي التوزيع الداخلي للمستخدمين في الصناعة (المصدر ذاته).

تفيد المعطيات الواردة في استطلاعات القوى العاملة التي تُجريها دائرة الإحصاء المركزية أنه في العام 1990 استخدم فرع الصناعة 21.5% (332 ألف عامل) من مجموع المستخدمين في الدولة، وعمل منهم 34% (110 آلاف عامل) في الصناعة التقليدية (الغذاء؛ النسيج؛ الألبسة والأحذية؛ منتوجات الخشب والأثاث)، وعمل 7% (21.5 ألف عامل) من مستخدمي الصناعة في الفروع المتطورة والتكنولوجيا المتطورة (ماكنات وعتاد؛ معدّات إلكترونية؛ اتصالات؛ ومعدّات اتّصال إلكترونية).

في العام 1996، استوعبت الصناعة القديمة التقليدية 32% من المستخدمين في فروع الصناعة (130 ألف عامل) من أصل 405 آلاف عامل، وعمل 12.2% (50 ألف مستخدم) من هؤلاء في الصناعات المتطورة الحديثة. في العام 2002، عمل في الصناعات التقليدية 27% من مجموع المستخدمين في فروع الصناعة (102 من الآلاف من أصل 377.5 ألف مستخدم)، بينما وظفت الصناعة الحديثة 17% (61 ألف مستخدم) منهم. في تلك السنة عمل في جميع فروع الصناعة 16.5% من مجموع المستخدمين في الدولة، مقابل 21.5% في العام 1990، وهو ما يعني ارتفاعاً كبيراً في حصة المستخدمين في الصناعة العليا بالنسبة لفروع الصناعة (في الحصة النسبية، وفي الحصة المطلقة).

تشير هذه المعطيات إلى اتجاهين واضحين في فرع الصناعة: أولاً، تمكن ملاحظة هبوط حصة المستخدمين في الصناعة من مجموع المستخدمين في الدولة من 21.5% في مطلع التسعينيات إلى 16.5% في بداية سنوات الألفين. ثانياً، يُستدلّ من الأرقام هبوط في حصة الصناعات التقليدية، وارتفاع في حصة الصناعات المتطورة الجديدة في تشغيل العمال. كان لهذه التغييرات أثر حاسم على مبنى القوى العاملة

هذه العملية في الثمانينيات، وأثرت على مميّزات الطلب للقوى العاملة. ويشير فحص تركيبية فروع المستخدمين وتركيبية المهن إلى ميل واضح نحو تغيير بنويّ في الاقتصاد؛ فطوال الفترة المذكورة، هبطت حصة فروع البناء والزراعة في مجال التشغيل بشكل متواصل، وهبطت كذلك حصة العمّال المهنيين وغير المهنيين في الصناعة. في المقابل، حصل ارتفاع متواصل في حصة الخدمات المالية والتجارية، وفي حصة القطاع العامّ في التشغيل. ونتيجة لكل ذلك، تحدد الاتجاه الذي تقلّص بموجبه التشغيل في الفروع التي تصنّع المنتوجات السلعية (كالزراعة والصناعة)، واتّسع التشغيل في فروع المنتوجات غير السلعية (الخدمائية) (إكشتاين تسفي، 2002؛ جوتليب دانييل، 2001؛ بلوغ كارنيت وآخرون، 2000).

ويشير تحليل توزيعة المستخدمين الإسرائيليين حسب المهن إلى ارتفاع معيّن في حصة أصحاب المهن العلمية والأكاديمية والمهن الحرة والتقنية الأخرى، وإلى ارتفاع في حصة المديرين والموظفين وعمال المبيعات. وتعاظمت هذه التغيرات، في الأساس، منذ منتصف التسعينيات، بسبب اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي ونتيجة العملية «السلمية»، وكان للثروة البشرية للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي ولدرايتهم العلمية مساهمة لا يستهان بها في هذا المضمار (بلوغ كارنيت وآخرون، 2000).

شهدت البنية الصناعية تغييرات في التركيبية الداخلية للفروع، وانعكست من خلال ازدهار صناعة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة (High Tec)، وفي المقابل حصلت تغييرات كبيرة داخل العديد من الفروع في الصناعة التقليدية القديمة (Low Tec) التي تقلصت وشهدت مزيداً من التطور والمكننة، وتقلصت حاجتها للأيدي العاملة، وبدأت تبحث عن قوى عاملة أكثر ثقافة وعلماً، وبدأت الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة تنقل مواقعها إلى الدول التي تتوافر فيها الأيدي العاملة الرخيصة. وتنعكس

الثقافة المختلفة، وفي تركيبة العرض والطلب (بلوغ كسير وريبون، 2000؛ أهدوت، لافي وسوليه، 2003). أظهر أحد الأبحاث التي فحصت إسقاطات هذا التغيير على المجموعات السكانية المختلفة في تل أبيب-يافا، نتيجة خروج الصناعات التقليدية من المنطقة ونمو صناعة حديثة، أن أكثر المتضررين من التغييرات في السوق المحليّة والانتقال إلى الصناعات المتقدمة والفروع المالية والخدمات المهنية، هي الفئات السكانية الأكثر ضعفاً من الناحية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، وأصحاب الثقافة الأكثر تدنّيًا (Menahem, 2000). يتّضح، إذاً، أن الأقلّيّة العربيّة في يافا هي المتضررة الأساسيّة من حيث البطالة والمشاركة في القوى العاملة ومستويات الدخل. وإذا تعاملنا مع هذا البحث باعتباره صورة مصغّرة لإسرائيل، يمكن القول أن الأبعاد ذاتها التي تضرّ الجمهور العربيّ لها وجود على المستوى القطري، كرد فعل على التغييرات الصناعيّة البنيويّة. العامل الرابع، الذي أثر على مستويات البطالة والإقصاء من سوق العمل، هو الوضع الاقتصاديّ والركود الذي ساد في البلاد منذ العام 1997، والذي تفاقم كثيرًا في العام 2001. وحسب المناهج الكلاسيكيّة، من المفترض أن يؤثّر هذا الوضع بشكل سلبيّ على البطالة، وعلى المشاركة في القوّة العاملة لدى جميع الفئات السكانيّة.

### النمو الاقتصادي في إسرائيل 1990-2002

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النمو	6.6	6.1	7.2	8.3	7	6.6	4.7	3.3	3	2.6	7.4	0.9-	1-

المصدر: تقرير بنك إسرائيل 2002

يتّضح من الجدول أن الاقتصاد الإسرائيليّ شهد نموًا إيجابيًا في الأعوام 1990-2002، لكن هذا النمو لم يكن متجانسًا. بداية عمليّة الانكفاء كانت في العام 1997،

في الاقتصاد، وعلى مميّزات المستخدمين والعاطلين عن العمل.

بعض دراسات سوق العمل في إسرائيل عبّرت عن هذا الواقع. فعلى سبيل المثال، يرى غوطليب وقيسار (2002) في هذا الأمر ظاهرة ايجابية. ويعتقد الباحثان أن على الدولة اتّباع سياسة تحسين للثروة البشريّة للأفراد الذين يواجهون صعوبة في الانخراط في سوق العمل، كي تستطيع مواجهة مشاكل البطالة والهبوط في مستوى المشاركة في سوق العمل، وعليها ان تفعل ذلك من خلال سياساتها التربوية. وبحسب هذا التوجّه، تنبع الفروقات في مستويات المشاركة في القوى العاملة من مستوى التعليم، وهناك علاقة جليّة إيجابية بين مستوى الثقافة العلميّة ومستوى المشاركة. كذلك يقترح الباحثان الاستثمار في البنية التحتية للمواصلات في الضواحي، وتحسين برامج التأهيل المهنيّ كي تلائم متطلبات السوق، وإدخال التعديلات على السياسات الحكوميّة في ما يتعلّق بمدفوعات التحويل ومخصّصات الضمان الاجتماعيّ للعاطلين عن العمل، إضافة إلى الاهتمام بتطبيق ناجع للمقاييس، بغية تشجيع العاطلين على الانخراط مجددًا في سوق العمل.

ساهمت التغييرات البنيويّة - التكنولوجيّة التي يمرّ فيها الاقتصاد الإسرائيليّ في العقد الأخير، والتي تنعكس عبّر ارتفاع حصة الصناعة المتقدمة والتكنولوجيّة داخل هذا الاقتصاد (انظر الجدول 8

في الملاحق)، ساهمت بعض الشيء في تغيير تركيبة المستخدمين، وقلّصت بعض الشيء تشغيل أصحاب الثقافة المتدنيّة. لكن التغيير الجوهري كان داخل الفروع

(كالتغييرات التكنولوجيّة داخل الفروع المختلفة وارتفاع نسبة أصحاب الثقافة العالية فيها، حتى في فروع الصناعة التقليدية)؛ إذ طرأ تحول عميق على سوق العمالة لمصلحة أصحاب الثقافة العليا، وهذا ما يفسّر الفروق في نسب البطالة في صفوف مجموعات

تستفيد بشكل عام من النمو الذي تشكل الصناعة الحديثة والخدمات المالية-التجارية مصدرًا له.

تُطرح الادّعاءات التي قدّمته في هذا الفصل كتفسير للتدهور الشامل في مستويات المشاركة والبطالة، والذي كان من نصيب الأقلّيّة العربيّة منذ نهاية النصف الأوّل من التسعينيات حتى يومنا هذا. هذه التحوّلات التي بدأت تنضج في منتصف التسعينيات أضرتّ بالعرب أكثر من غيرهم بسبب المميّزات الأساسيّة لسوق العمل المجزّأة، المحليّة-الإثنيّة والقطريّة أو المركزيّة والهامشيّة، ونتيجة مميّزات توزيع قوّة العمل العربيّة في الدولة.

وتوقفت في العام 2000، غير أنّها تفاقمت جدًّا بعد ذلك. وما يهمّنا في هذا السياق هو ان نفحص ما إذا كان النموّ يشكّل شرطًا كافيًا لتحسين الوضع الاقتصاديّ للأقلّيّة العربيّة في الدولة (ربّما كان ذلك شرطًا ضروريًا لكنه لم يكن كافيًا). وعلينا أن نفهم جيّدًا ما هي مركبات هذا النموّ، وما هي الفروع التي ساهمت أكثر من غيرها في تحقيقه. وإذا قيّمنا الوضع على أساس معطيات البطالة والمشاركة في قوّة العمل، يمكن القول إنّ الأقلّيّة العربيّة في الهامش حتى في هذا البعد. ففي الواقع، يخفف النمو من الضرر الذي يلحق بها، لكنه لا يوفر لها الحلول. فالفئات السكانيّة التي تقع على الهامش وفي الضواحي الاقتصاديّة، لا



# 3

## الفصل

## سوق العمل المحليّة

السفر الى خارج قراهم للعمل في الأشغال البدنيّة التي تتطلب مهارات متدنّية، وتندعم فيها إمكانيّات التّأهيل ومسارات الترقية. ما حصل فعلياً هو عمليّة هجرة عمل داخلية في الدولة. ويُستدل من معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ 50.4% من العاملين العرب عملوا خارج أماكن سكنهم في العام 2001، بينما وصلت نسبتهم في العام 1996 الى 54%. في العام 1970 عمل 71.5% من العرب كأجيرين، مقابل 83% في العام 1990، و 86% في العام 2002.

يدّعي حيدر (1991) أنّ السياسة الحكوميّة الاقتصاديّة أدت إلى نمو اقتصاديّ متسارع، وأدت الى خلق طبقة من المبادرين والمستثمرين اليهود، لكنها سبّبت، في المقابل، جموداً وكساداً اقتصاد القرية العربيّة. وأدت هذه السياسة الى مصادرة الموارد الاقتصاديّة التي يملكها الجمهور العربيّ (الأراضي والممتلكات)، وتركت بصماتها على جميع المرافق الحياتية. وحصلت عمليّة إقصاء للبلدات العربيّة عن قوائم البلدات التي حُصّصت لها الميزانيات حسب سلم الأفضلية القوميّة، وأدى الامر الى حرمانها من مصادر أساسية لتطوير البنى التحتية. وتفاقم الوضع بسبب غياب الخرائط الهيكلية، وبسبب مكانة السلطات المحليّة في البلدات العربيّة، وتحويل الموارد بشكل مباشر للمبادرين والمستثمرين من القطاع الخاص.

يدّعي حيدر أنّ مجمل العلاقات بين الواسطين العربيّ واليهوديّ، أثر على النشاط الاقتصاديّ في صفوف الأقلّيّة العربيّة بالأشكال التالية:

منذ إقامة دولة إسرائيل، كانت هنالك سوق عربيّة وسوق يهوديّة منفصلتان، ويعتمد فصلهما، في الأساس، على الفصل بين المناطق الجغرافيّة. فمعظم الجمهور العربيّ يقطن في مدن وقرى عربيّة خاصّة به، وهنالك عدد قليل من المدن المشتركة لليهود والعرب. يساهم هذا التقسيم في الفصل الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، ويمكن التعامل مع التمييز والإقصاء كاستحقاقات لهذا التقسيم.

يترجم يفتاحيل عمليّات التقسيم والفصل بين السكّان العرب واليهود الى مصطلحات اجتماعيّة وطبقية (Yiftachel, 1991)، فيرى أنّ الجمهور العربيّ يعاني مستويات أكثر تدنّياً في الأجور، وفي مستوى التعليم والتحصّل العلميّ، إضافة الى توزيع غير متساوية للموارد وضعف في التطوير الاقتصاديّ والصناعيّ، ولا يحظى الجمهور العربيّ بمعاملة متساوية ومنصفة من الحكومات الإسرائيليّة. ويدعي يفتاحيل أيضاً أنّ هذا الوضع أدى الى انتقال من حالة الفصل المطلق الى حالة الدونية الثابتة.

إضافة الى ذلك، يجدر فحص المميّزات المركزيّة لـ «الاقتصاد» العربيّ في إسرائيل، والتغيّرات البنيويّة التي طرأت عليه منذ إقامة الدولة. فقد حصلت عمليّة انتقال من مجتمع قرويّ زراعيّ يعتمد على صناعات تقليديّة صغيرة، الى مجتمع الأيدي العاملة الرخيصة الذي يقع تحت تصرف السوق المركزيّة. وقد قُضي على الاقتصاد الزراعيّ بشكل شبه نهائيّ، وتمت مصادرة الأراضي بصورة مكثّفة، وتغيّرت الدولة أهداف استعمالات بعضها. وبدل العمل في مناطق السكنى، وجد العرب أنفسهم مجبرين على

العائلة كوحدة اقتصادية، إضافة الى درجة معينة من عدم الثقة في الشركاء الخارجيين والمؤسسات التمويلية (حيدر، 1993).

البحث الذي أجراه سوفيير وشنيل وأطرش (1995)، حول الصناعة في الوسط العربي، يقسم تطورها الى ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى** هي مرحلة التقليد، وابتدأت في منتصف الستينيات مع إلغاء الحصار التام الذي فرضه الحكم العسكري على سكان المدن والقرى العربية، وامتدت حتى بداية السبعينيات. وتتميز هذه الفترة بنمو الصناعات الصغيرة في مجالي الأغذية والبناء، وهي مجالات لا تنطوي على مخاطر كبيرة، وتعمل من خلال تقليد الصناعة اليهودية.

**المرحلة الثانية** هي مرحلة التبعية، التي امتدت من العام 1970 حتى منتصف الثمانينيات. في هذه الفترة تطورت صناعة النسيج والألبسة التي شكلت صناعة مكتملة وتابعة للمصانع والصناعات في المركز، والتي بحثت بدورها عن أيد عاملة رخيصة، وتمثل هذه الصناعة مرحلة التبعية أكثر من أي فرع آخر. في اقتصاد المركز حصل تخصص في إدارة المصانع، وفي مسائل البحث والتطوير، وبحثت الصناعات الكبيرة عن أطراف منتجة رخيصة، وعن دعم حكومي لمصانعها الجديدة، وبدأ الإنتاج المنتظم للشركات الكبيرة يتركز في مناطق صناعية في بلدات الضواحي، والعربية منها على وجه الخصوص، في مصانع تملكها شركات يهودية. ويعتبر هذا الأمر تبعية مزدوجة، يعبر عنها من خلال الطلب لعرض قوة العمل المحلية، ومن خلال الأسواق التي تشتري منتوج الشركات العربية. واستغل المبادرون وفرة قوة العمل الرخيصة، وبخاصة في صفوف النساء العربيات اللواتي لم يتحمسن للعمل خارج مناطق سكانهن، وعملن بأجر بخس، وبدون تثبيت في العمل وبدون حقوق اجتماعية.

**المرحلة الثالثة** في تطور الصناعة في البلدات العربية كانت مرحلة الاندماج، التي ابتدأت في منتصف الثمانينيات. وتميزت الصناعة ونشاطات الإنتاج التي

1. تقليص إمكانيات تشغيل العرب في الوظائف المرموقة في المصالح الاقتصادية التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص.

2. تقليص شديد لإمكانيات تسويق منتوجات الوسط العربي داخل الوسط اليهودي، ما عدا المنتوجات الزراعية وبعض منتوجات مواد البناء في بعض الأحيان. وتمكنت هذه المنتوجات من اختراق السوق اليهودية بسبب تدني أسعارها، ولأن إنتاجها يحتاج الكثير من الأيدي العاملة، حيث لا يميل المبادرون اليهود إلى الاستثمار فيها.

3. قلة فرص التعاون وإقامة شراكات على أساس متساو بين المبادرين العرب واليهود. وفي بعض الأحيان مُنع المبادرون العرب من إقامة مصالح تجارية في المناطق اليهودية.

4. على ضوء التوقعات المتدنية لإمكانية التسويق في السوق اليهودية أو الحصول على عقود عمل في الوسط اليهودي، طغى في الوسط العربي الوعي الذي يحد من نوعية ورقة النشاط الاقتصادي في صفوف المبادرين.

يشير حيدر، في البحث الذي أجراه في العام 1993، الى بعض الحواجز والعوائق التي تقف أمام التطوير الاقتصادي في الوسط العربي. ويشير البحث إلى القوة الكامنة للمبادرات التجارية في الوسط العربي، التي لا تُستغل بسبب عوائق من ثلاثة أنواع: العوائق التي تعود الى غياب السياسة الحكومية لتطوير المبادرات في الوسط العربي؛ والعوائق التي تنبع من الصعوبة في الوصول الى الموارد والمعلومات التي تشكل السلطة المركزية والمؤسسات والمنظمات التجارية مصدرًا لها، وذلك بسبب التمييز او الشعور بالتمييز، أو بسبب الشعور بالاغتراب داخل الوسط اليهودي؛ والعوائق الاجتماعية الداخلية التي ترتبط بالتقاليد التي تحدّد ترتيبات ملكية الأرض، ولمكانة



ويعتمد عليها. وبحسب النظرية الاقتصادية الثنائية للمركز والهامش، السوق الهامشية أول من يتضرر نتيجة للتغيرات البنيوية أو نتيجة التباطؤ والركود في النشاط الاقتصادي. وتدفع هذه السوق الثمن قبل غيرها من خلال البطالة وصعوبات التشغيل، ويكون الركود فيها أشد حدة. وتتأثر السوق الرئيسية بدرجة أقل، حيث يوفّر لها طابعها وبنيتها الصناعية قدرة أكبر على الامتصاص.

أحد المصادر التشغيلية الأخرى في سوق العمل المحليّة هو الإدارة العامّة المحليّة، وبخاصّة السلطات المحليّة وخدمات التربية والرفاه والصحة. ويُستدل من المعطيات أن نحو 60% من النساء العربيات في سن العمل عملن في هذا المجال، ونحو 25% من مجموع المستخدمين العرب (استطلاع القوى البشرية، 2002). هذه المعطيات توضح المكانة المركزية التي يتبوّأها هذا المجال، على عكس الإدارة القطرية والوزارات الحكومية التي أهملت هذا الجمهور وميّزت ضده على مستوى التمثيل بشكل متواصل. في العام 2002، خصصت جمعية «سيكوي» في تقريرها السنوي فصلاً كاملاً لمناقشة تمثيل المواطنين العرب في المؤسسات والشركات الحكومية، بعد المصادقة على التعديل رقم 11 لقانون مأمورية خدمة الدولة في العام 2000 (الذي يهدف إلى توفير التمثيل الملائم لأبناء الأقلية العربية). وأظهرت نتائج الفحص الذي اعتمد على معطيات مأمورية خدمة الدولة أن نسبة المستخدمين العرب في خدمة الدولة بلغ 6.1% من مجموع العاملين فيه (حيدر، 2001).

أثر تقسيم السوق الى مركز وهامش على الطريقة التي تعامل بها اقتصاد المركز مع العاملين من أبناء الأقلية الفلسطينية، وبخاصّة في القطاع الخاصّ - التجاري. يعتبر البحث الذي أجراه فولكينسون (Wolkson, 1999) أحد الأبحاث القليلة التي فحصت بشكل شامل واختباري مكانة مجموعة الأقلية العربية داخل القطاع الخاصّ - التجاري في إسرائيل. وقام فولكينسون بفحص وضع الأقلية

اعتمدت على الاقتصاد البيئي الذي شكّل الوحدة الإنتاجية، بالحجم الكبير نسبياً (43%). وإلى جانب هذا النشاط عدد كبير من المشاغل الصغيرة والمتوسطة (56%)، وعدد قليل من المصانع الكبيرة (1%). وبقي فرع منتجات الأخشاب (بما في ذلك الخشب) يتصدر الصناعات العربية. ولم يشهد حجم فرع الأغذية والمشروبات زيادة ملحوظة، وحصل هبوط في حجم صناعات النسيج والملبوسات. في التسعينيات، ارتفع عدد مصانع النسيج نتيجة لخروج المصانع الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. في مطلع التسعينيات، عمل نحو 19% من العمال في مجال الاغذية، و 26% في مجال النسيج والملبوسات، و 17% في صناعة الخشب، و 17% في منتجات البناء، و 8% في المعادن والحدادة، و 5% في مجال الطباعة، و 6% في المطاط والأباجورات، و 2% في مجالات أخرى. ولم يكن هنالك أي تطور ملموس لفروع جديدة، أو أي نشر لتقنيات جديدة. وتحتاج معظم الصناعات المذكورة إلى أيد عاملة كثيرة، وتتطلب مراحل تصنيعها استعمالاً لتقنيات بسيطة.

تساعدنا مميّزات التشغيل لهذه المصانع في فهم ما يحصل في هذه الايام. فرع النسيج والألبسة ضمّ، على الغالب، نساء عاملات؛ بينما عمل الرجال على الأغلب في فروع تتطلب تأهيلاً مهنيّاً أكبر. ولا تتوافر في معظم هذه الفروع الحقوق الاجتماعية ولا برامج التقاعد، إضافة الى تميّزها بوتيرة عالية في تبديل العمال. ويضم فرع النسيج نحو 65% من المستخدمين في الصناعة العربية، وتنخرط الـ 35% المتبقية في باقي الفروع (تتطرق المعطيات إلى مطلع التسعينيات، حسب البحث الذي أجراه أطرش وآخرون، لكن استطلاعات القوى البشرية من قبل دائرة الإحصاء المركزية تُظهر صورة مشابهة في منتصف التسعينيات).

تظهر المعطيات بشكل واضح ان التصنيع العربيّ يشكّل قطاعاً مكثراً للصناعة المركزية في الدولة،

تلاحظ الفروق بين فترتي البحث رغم التغيرات المحيطية. وظهرت النتائج ان هناك تمثيلاً زائداً للعاملين العرب في أعمال «الياقة الزرقاء» (الأعمال البدنية) والأعمال اليدوية، وتمثيلاً ناقصاً في أعمال «الياقة البيضاء» (الوظائف الإدارية والمهنية) والمجالات المهنية التي تحتاج إلى التخصص (إن كان لهم أي تمثيل في الأصل). في العام 1986، لم يشغل 22 مصنعاً من أصل 48 أي عامل عربي، وفي سائر المصانع لم يعمل أي عربي في وظيفة إدارية، أو في قسم التجنيد والإدراج الوظيفي المسؤول عن تجنيد العمال الجدد أو في وظائف مهنية رفيعة. ولم يطرأ أي تحسن على الوضع في العام 1996.

العربية في سوق العمل في القطاع الخاص في فترتين مختلفتين: الأولى في العام 1987/1986؛ والثانية في العام 1997/1996. وشمل البحث 48 مصنعاً تقع في مناطق مختلفة في البلاد (مثل حيفا وبيتاح تكفا وנתانيا)، وقع الاختيار عليها بسبب قربها الجغرافي من المدن والقرى العربية. وتشير نتائج البحث، بشكل واضح، إلى التمييز الدائم ضد العاملين العرب، بدءاً من مرحلة تجنيد العمال ووسائل الإدراج التوظيفي، واستمراراً في تعامل مكان العمل وطابع الوظائف ومكانة العمال العرب في المصانع، ووصولاً إلى إقصائهم بشكل تام عن عدد غير قليل من المصانع، وخصوصاً تلك التي كانت تملكها الهستدروت (نقابة العمال العامة في إسرائيل) في السابق. ولم

# 4

## الفصل

### صعوبات التشغيل في أوساط الأقلية العربية - مميزات أساسية\*

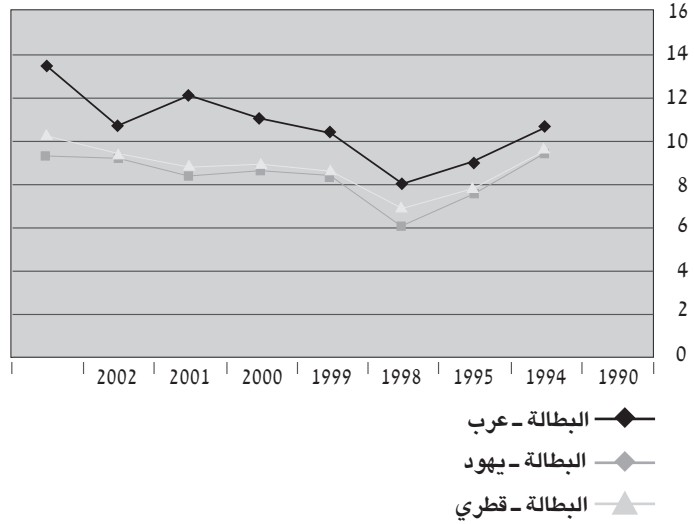
يتمحور الفحص حول الصعوبات المركزية في التشغيل والبطالة، والإقصاء عن سوق العمل (الإقصاء هنا مزدوج - نحو فروع اقتصادية تقليدية ومهن ذات مكانة متدنية، أو إخراج من سوق العمالة). توفّر لنا مؤشرات البطالة والمشاركة صورة محيئة للأقلية العربية في إسرائيل، فالبطالة بدورها تشير الى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المواطنون العرب في محاولتهم الاندماج في العمل، أو في محاولتهم الحفاظ على أماكن العمل في السوق المحليّة والسوق المركزية على حدّ سواء. ويصوّر مستوى المشاركة، فيما يصوّر، ظاهرة العاطلين رغماً عنهم عن العمل، وأولئك الذين يفشلون في العودة مجدداً الى سوق العمل بعد فترة بطالة متواصلة، بالإضافة الى الذين يفقدون الأمل من البحث عن عمل، وأولئك الذين لا تمنحهم ثروتهم البشرية الكثير من الخيارات في الوضع الحالي للسوق.

تشير هذه المعطيات بوضوح إلى التدهور المتواصل منذ التسعينيات حتى يومنا هذا، من خلال ارتفاع مستوى البطالة وهبوط مستوى المشاركة في القوّة العاملة، وتعكس التحوّلات الجارية في سوق العمل المحليّة والقطريّة بشكل دقيق، وتُشتق مباشرة من مميزات تركيبة القوّة العاملة، ومن التقسيم إلى فروع اقتصادية ومهن جاء تشكّلها نتيجة لتقسيم سوق العمل الثنائيّة. نبدأ أولاً في وصف مؤشر البطالة.

سنحاول في هذا الفصل توفير الدعم للدعايات التي أوردناها سابقاً. سنحاول، أولاً، أن نفحص تأثير وأبعاد الاقتصاد الثنائيّ على الاتجاهات والظواهر التي تميز مشاكل التشغيل، وسنبيّن كيفية انعكاس الاقتصاد الثنائيّ من خلال توزيع المستخدّمين العرب حسب الفروع الاقتصادية والمهن المختلفة، سواء كان ذلك خلال فترات الازدهار الاقتصاديّ أم خلال فترات الركود، حين كانت هناك حاجة للسوق المركزيّة إلى تجنيد السوق الهامشيّة، وعندما انتهت هذه الحاجة. سنقوم، ثانياً، بعملية فحص لتأثير سوق العمل المحليّة - الإثنيّة على المستخدّمين: هل هذه السوق هي «جيب» عمل إثنيّ - محليّ بالفعل؟ وهل تقوم بوظيفة «الملجأ التشغيلي» لأبناء الأقلية العربية؟ سنفحص كذلك مكانة سلك الإدارة العامّة من الناحية التشغيليّة (السلطات المحليّة؛ الخدمات العامّة في السوق المحليّة)، ومدى مركزيّة الفروع الاقتصادية المختلفة، كالتجارة والتوصيلات، والخدمات الفرديّة التجاريّة (وبخاصّة في المهن الأكاديميّة)، بالإضافة الى مركزيّة المهن الحرة التي يزاولها أبناء الأقلية في السوق المحليّة - الإثنيّة. بالإضافة إلى ما ذكر، سنفحص فيما إذا كانت هناك فروق بين فترات الازدهار وفترات الركود، كما هو مقترح في هذا البحث.

\* المعطيات الواردة في هذا الفصل مستمدة من دائرة الإحصاء المركزيّة - كشف القوى العاملة 1990-2002. في عام 2002 خصصت دائرة الإحصاء، للمرة الأولى، فصلاً خاصاً عن الأقلية العربية في سوق العمل.

## الرسم البياني 1 البطالة بحسب المجموعات



معتدلاً مقارنة بما يجري في المجتمع اليهودي. فعلى سبيل المثال، في الفترة الواقعة بين 1990-1995 (وهي فترة استيعاب الهجرة وبداية مرحلة «السلام» والنمو الاقتصادي المرتفع نسبياً (6.2% بالمعدل))، هبط مستوى البطالة بين اليهود من 9.4% في العام 1990 إلى 6% في العام 1995 (هنالك بعض الأبحاث التي تدّعي أن البطالة كانت طبيعية - احتكاكية فقط، وفعلياً لم تكن هنالك بطالة في ذلك العام - جوتليف دانيال 2001)، بينما هبطت البطالة في المجتمع العربي من 10.6% إلى 8%؛ وهي أقل من الهبوط الحاصل عند اليهود، بشكل نسبي ومطلق.

5. منذ العام 1995، يشهد مستوى البطالة

في المجتمع العربي ارتفاعاً ثابتاً، بينما يشهد هذا المستوى في المجتمع اليهودي ارتفاعاً طفيفاً ثم يستقر بعد فترة من الزمن. على الرغم من أن هذه النزعات تسير في نفس الاتجاه، هنالك فرق واضح في حدة التغيرات، وفي ردود فعل المجتمعين على ما يجري، فردود فعل المجتمع العربي على ما يجري في الاقتصاد وفي سوق العمل أكثر تسارعاً وسلبيةً. في المقابل، تتميز التغيرات في المجتمع اليهودي بأنها أكثر اعتدالاً، تبدأ متأخرةً، لكنها سرعان ما تعود لتستقر بعد فترة وجيزة.

6. يتناسب تفاقم البطالة في صفوف الجمهور العربي مع تحليل نظرية الاقتصاد الثنائي، إذ توفّر السوق الهامشية مانعاً للصدمات وصمّاماً أماناً للاقتصاد المركزي. هنالك تمثيل كبير للأقلية العربية في فروع الاقتصاد والمهن التي شهدت أكثر التحولات عمقاً. تدلّ المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية أن القسم الأكبر من العمال العرب عملوا، حتى العام 1995، في فروع الاقتصاد التقليديّة، خاصة في الزراعة والصناعة والبناء (في العام 1990 استُخدم ما يقارب الـ 50% منهم في هذه الفروع)، واستُخدم

تجسّد معطيات البطالة الادّعاءات التي طرحت في فرضيات البحث. ونُشتقّ بعض النتائج من هذه المعطيات (الرسم البياني 1):

1. حتى العام 1995، شهدنا هبوطاً في البطالة، بينما منذ ذلك العام نشهد ارتفاعاً حاداً.

2. على امتداد الفترة، هنالك فرق في مستويات البطالة بين اليهود والعرب.

3. مستوى البطالة في أوساط المجتمع العربي أعلى منه في الوسط اليهودي، ويتواصل هذا الواقع منذ الثمانينيات. قبل ذلك، كان مستوى البطالة بين العرب، خلال الفترات «العادية»، أقلّ من مستواها بين اليهود؛ أمّا في فترات الركود الاقتصادي، فقد فاقت نسبة البطالة بينهم قليلاً نسبتها بين اليهود. وفي كلتا الحالتين، لم تكن الفوارق بين المجتمعين العربي واليهودي ذات شأن يذكر.

4. في فترات النمو والازدهار، كان رد الفعل (بمستوى البطالة) في صفوف الجمهور العربي،

## الفصل الرابع

الجوهري والأكبر، فقد كان في مجال الصناعة، وانعكس الأمر في عدد المستخدمين وفي التغيرات البنيوية داخل الفرع، وكان لذلك أثر كبير على مستوى البطالة وعلى إقصاء الجمهور العربي عن سوق العمل.

في استطاع توزيع المستخدمين العرب حسب الفروع الاقتصادية أن يفسر هذه الادعاءات بشكل أوضح، إذ يتمثل العمال العرب، في الأساس، في الفروع «الإشكالية» التي كانت عرضة لتقلبات كثيرة خلال العقد الأخير. الجدول التالي يصف توزيع المستخدمين حسب الفروع الاقتصادية، ويجسد الفوارق في التركيبة بين المجتمعين العربي واليهودي.

### الجدول 2: توزيع المستخدمين حسب الفروع الاقتصادية - مجموعات سكانية مختلفة (بالنسبة المئوية)

الفرع الاقتصادي	1990		1995		2002	
	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود
الزراعة	6.3	3.9	3.4	2.06	3.54	1.76
الصناعة	22.1	21.7	16.86	16.98	15.73	17.23
البناء والبنى التحتية	18.6	3.3	19.02	3.96	16.81	3.83
سلك الإدارة العامة	19.5	31	2.51	5.09	3.5	5.99
التربية والتعليم	=		9.24	10.38	12.15	12.36
الخدمات الصحية	=		4.71	9.91	6.54	10
الخدمات الجماهيرية	8.4	7.3	2.3	3.79	3.65	4.79
الكهرباء والماء	0.3	1.2	0.33	0.97	0.88	1.2

المصدر: كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 1992، 1995، 2002.

يجسد هذا الجدول التمثيل الفاضل للجمهور العربي في الفروع التي بدأ وزنها التشغيلي يتناقص عبر السنين، وبخاصة فروع الزراعة والبناء والصناعة؛

60% منهم كعمال مهنيين وغير مهنيين. في العام 1995، انخفضت نسبة المستخدمين العرب في هذه الفروع إلى 40%، وفي العام 2001 إلى 35% فقط. هذا التقسيم لا يمنح الجمهور العربي خيارات عديدة، إذ لم يرافق هذا الهبوط في الفروع التقليدية انتقال إلى الفروع الاقتصادية الأكثر تطوراً، ولم تتعزز الثروة البشرية، ولم يحدث انتقال إلى مهن ذات مكانة أرقى. تصف الجداول التالية التغيرات التي طرأت على تركيبة التشغيل منذ العام 1990 حتى 2002.

### الجدول 1: توزيع المستخدمين حسب فروع اقتصادية (منتقاة) في إسرائيل (بالنسبة المئوية)

الفرع الاقتصادي	1990	1995	2002
الزراعة	4.2	2.9	1.9
الصناعة	21.7	20.7	16.5
البناء والبنى التحتية	5.1	7.2	5.1

المصدر: كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 1992، 1995، 2002.

تشير المعطيات إلى انخفاض ملحوظ في حصة الفروع التقليدية - الزراعة والصناعة - في تشغيل العمال في الدولة. فقد انخفض عدد العاملين في فرع الزراعة بنحو 50%؛ إذ عمل فيه، في العام 1990، 4.2% من المستخدمين، مقابل 2% في العامين 2001 و 2002.

تمثل التغيير البارز في فرع البناء في الانتعاش الذي شهده هذا الفرع في الفترة الواقعة في الأعوام 1990-1995، لكنه عاد ليتراجع عام 2002 إلى المستوى الذي كان عليه في العام

1990. اضم إلى ذلك التغيرات التي طرأت على التقسيم الداخلي، وعلى مميزات الطلب للعمال الإسرائيليين في فرع البناء. في العام 2002، استوعب هذا الفرع عمالاً إسرائيليين من أصحاب الثقافة العالية أكثر مما استوعب في العام 1990، وبات العمال الأجانب يشغلون الأعمال البدنية الصعبة. أما التغيير

### الجدول 4: توزيع المستخدمين في الصناعة المتطورة 2001 (الصناعات وفيرة العلوم)

الصناعة	اليهود %	العرب %
الصناعات الكيماوية والمنتجات الكيماوية	94	6
صناعة الآلات والمعدات	92	8
صناعة الآلات المكتبية والحواسيب	98,5	1,5
صناعة المحركات الكهربائية ومعدات لتوزيع الكهرباء	90	10
صناعة المركبات الإلكترونية	91	9
صناعة معدات الاتصال الإلكتروني	96	4
صناعة المعدات الصناعية المعدة للرقابة والإشراف، ومعدات طبية	96	4
صناعة وسائل النقل	94	6
صناعة الماس	95	5

**المصدر:** كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 2001.

كما تنعكس هذه الدونية جيداً في تقسيم المستخدمين حسب المهن، إذ يلاحظ استمرار تمثيل العرب الفاضل في المهن ذات المكانة التشغيلية المتدنية (راجع الجدول 5 لاحقاً).

من هذه المعطيات، تبرز نزعة إضافية، وهي انتقال الجمهور العربي نحو المهن الأخرى (نحو: التجارة؛ الخدمات المالية؛ الخدمات الفردية؛ وغيرها). وتبرز كذلك المكانة المركزية لسلك الإدارة العامة. تعزز هذه المعطيات الادعاء حول وجود سوق عمل مجردة. يعمل أبناء الأقلية العربية، أكثر ما يعملون، في السوق الهامشية وفي الأعمال الثانوية وغير المهنية، ويدفعون، بالتالي، إلى أسفل سلم التشغيل في السوق المركزية. في المقابل، يفترض أن توفّر لهم السوق المحلية ملجأً تشغيلياً، تتوافر فيه لأبناء الأقلية فرص تشغيلية تغيب

فقد ساهم الطلب المتزايد لقوى عاملة متعلمة، واندماج القادمين الجدد، واستيراد قوى عاملة رخيصة، في إقصاء العرب عن هذه الفروع، فانخفض تمثيلهم في فرع الزراعة، في الأعوام 1990-2002 بنحو 56%. هذا الانخفاض يعكس كذلك عملية تصفية الزراعة العربية المحلية، وشح الأراضي الزراعية العربية، بسبب عمليات المصادرة المتواصلة، والنقص في الاستثمارات وفي التطور التكنولوجي. كل هذه العوامل، مجتمعة، تقضي بشكل تدريجي على أحد الفروع الاقتصادية المركزية التي وجدت منذ ما قبل قيام الدولة. في فرع البناء، نلاحظ ارتفاعاً في نسبة المستخدمين العرب، في الأعوام 1990-1995، ثم تلاه تراجع لاءم احتياجات الاقتصاد المركزي.

في الأعوام 1990-2002، تقلص تشغيل العمال العرب في فرع الصناعة بـ 30%، ويجسد التقسيم إلى صناعات حديثة وقديمة (الـ High Tec مقابل الـ Low Tec) دونية المستخدمين العرب في مجال الصناعة. إذ لا زال للأقلية العربية تمثيل فائض في فروع الصناعة التقليدية القديمة، ولا زالت ذات تمثيل ضئيل في فروع الصناعة التكنولوجية الحديثة (انظر الجدولين 3 و 4).

### الجدول 3: توزيع المستخدمين في الصناعات التقليدية، 2001 (الصناعات وفيرة العمل)

الصناعة	اليهود %	العرب %
صناعة منتجات الأغذية	78	22
صناعة النسيج	74	26
صناعة منتجات الألبسة	73	27
صناعة الأحذية والمنتجات المرافقة	71	29
صناعة منتجات الخشب ومنتجاته	71	29
صناعة الورق ومنتجاته	82	18
صناعة منتجات البلاستيك والمطاط	83	17
صناعة منتجات معدنية لا فلزية	71	29
صناعة المعادن الأساسية	79	21
صناعة منتجات المعادن المعدة للبناء وللخزانات وسخانات البخار	78	22
صناعة الآثاث	70	30

الاستخلاص كذلك أنه عندما تشهد الدولة حالة من الركود الاقتصادي، ترتفع البطالة في صفوف الجمهور العربي بشكل أكبر وأسرع مما يحصل في صفوف الجمهور اليهودي. فمنذ العام 1995، تشهد البطالة تصاعداً مستمراً حتى وصلت إلى نسبتها المذهلة في سنوات الألفين. ووصلت نسبة البطالة في صفوف السكّان العرب، في العام 2002، إلى 13.4% من بين المشاركين في قوّة العمل المدنيّة، وهو ارتفاع بنسبة 50% في عدد غير المستخدمين خلال سبعة أعوام. ووفقاً للمعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزيّة، تلائم توزيعه غير العاملين في الدولة تركيبة الفروع والمهن القائمة في صفوف السكّان العرب. في الفترة الواقعة في الأعوام 1990 - 1995، عندما تراجعت نسبة البطالة في الدولة، استفاد السكّان العرب من الارتفاع في عدد المستخدمين في الفروع التقليديّة التي يحصلون فيها على تمثيل فائض (فروع الزراعة والبناء والصناعة التقليديّة). يشير التقاقم الذي حصل في مستوى البطالة منذ العام 1995 إلى اتجاه عكسي، حيث ارتفع عدد غير المشغّلين في الفروع والمهن التي تركّز فيها السكّان العرب. يتّضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ معظم العاطلين عن العمل العرب (64%) لا يعملون لانعدام توافر عمل يناسبهم في مكان سكناهم؛ وأنّ 10% لا يعملون لانعدام توافر عمل يلائم مهنتهم؛ وأنّ 11% يعملون بسبب افتقارهم الخبرة والتأهيل أو اللغة. بكلمات أخرى، يحاول العرب أكثر فأكثر العثور على عمل في السوق المحليّة، لكن ليس في وسع هذه السوق تلبية احتياجاتهم (أجاب 25% من اليهود أنّهم لا يجدون عملاً في مجال اختصاصهم، بينما لا يجد 21.5% منهم عملاً في مكان سكناهم).

يُستدلّ من الأرقام أنّ التراجع في مستوى البطالة في صفوف الأقلّيّة العربيّة في الأعوام 1990 - 1995 يعود، في الدرجة الأولى، إلى تزايد الطلب على العمّال المهنيّين وغير المهنيّين في فروع محدّدة (في سوق

عنها المنافسة مع مجموعة الأغليبيّة، وتخلو - بالتالي - من مظاهر التمييز، وبخاصّة في مجال الخدمات والسلطات المحليّة وتشير المعطيات إلى ازدياد في وزن سلك الإدارة العامّة في التشغيل داخل المجتمع العربي. وتكرر هذه الظاهرة في المهن الخدماتيّة والمهن الحرّة في السوق المحليّة (نحو: الطب؛ المحاماة؛ المحاسبة؛ الهندسة؛ المهن الأكاديميّة الحرّة).

يوضّح الجدول 5 هذه الادّعاءات من خلال المقارنة بين مستويات التمثيل بين المجموعتين السكّانيتين العربيّة واليهوديّة، في التقسيم حسب المهن. ويجسّد الادّعاءات حول تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغّل العرب في أسفل السلم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة.

#### الجدول 5: توزيع المستخدمين حسب المهنة - يهود وعرب (بالنسبة المئوية)

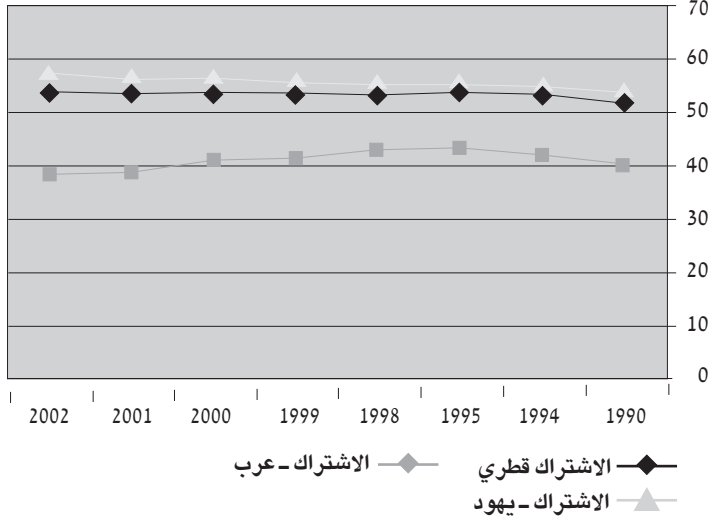
المهنة	يهود 1990	عرب	يهود 2001	عرب
المجموع	88%	12%	85,6%	11,15%
مهنة أكاديميّة	95	4.95	91.2	7.5
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	93.6	6.37	90	7.6
مديرون	97	3	95.5	3.9
عمال الأعمال المكتبيّة	95.6	4.4	93.7	5.2
وكلاء وموظّفو مبيعات وعمّال خدمات	88.5	11.5	87.3	9.3
عمّال مهنيّون في الزراعة	75	22	81.2	17.3
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	78.6	21.36	71.8	22.5
عمّال غير مهنيّين	61.2	38.8	73.4	17.5

المصدر: كشف القوى البشريّة، دائرة الإحصاء المركزيّة، 2001، 1992.

من خلال التمعّن في اتّجاهات البطالة، يمكن

وفي أعقاب الانتفاضة التي اندلعت في العام 2000. وينعكس هذا التدهور بشكل واضح في مستوى المشاركة في قوّة العمل.

## الرسم البياني 2 الاشتراك في قوّة العمل



يصف الرسم البياني 2 واقع مشاركة العرب المتردّي في قوّة العمل، مقارنة باشتراك اليهود. وهنا أيضاً يظهر تقسيم واضح بين فترتين زمنيّتين: فترة ما قبل العام 1995، وفترة ما بعدها. على امتداد الفترة كلها (الفترة الاقتصادية الجيدة والسيّئة على حدّ سواء)، تلاحظ فجوة بين اليهود والعرب في مستويات المشاركة في قوّة العمل. تتباين الفروق وفقاً للترات الاقتصادية: في فترة الانتعاش الاقتصاديّ، أي حتى العام 1995/6، وصل مستوى المشاركة إلى أقصاه (حيث شارك ما يقارب الـ 45% من مجموع الأفراد العرب الذين في سن العمل، في قوّة العمل)، مما أدّى الى تقلص الفجوة، لكنها اتّسعت في فترات التدهور. حتى العام 1996 كان هناك ارتفاع في معدّلات الاشتراك في صفوف الجمهور اليهودي أيضاً. بالرغم من ذلك، بقيت الفجوة في الاشتراك بين المجموعتين السكّانيتين على حالها تقريباً، وهو فارق بمعدّل 13%.

العمل المركزيّة) انتعشت في أعقاب موجة الهجرة اليهوديّة والنموّ الاقتصاديّ المتسارع في تلك السنين. «استوردت» هذه الفروع أيدياً عاملة عربيّة، لأنّ هذه الأخيرة كانت في متناول اليد، وبسبب كلفتها المتدنيّة. عندما تولّدت الحاجة إلى العمّال العرب في السوق المركزيّة، حصل تراجع في البطالة، ومن بين سائر الأسباب أدّت «هجرة» العمّال هذه الى خلق أماكن عمل في السوق المحليّة، وزادت من الطلب على المنتوجات والخدمات. كثّفت هذه العمليّة التشغيل داخل السوق المحليّة، سواء في الفروع التقليديّة أم في الصناعة المكمّلة التي تحتاج الكثير من الأيدي العاملة، أم في سلك الإدارة المحليّة العامّة، التي أصبحت بحاجة إلى العاملين في مجالات التربية والرفاه والصحة. ساهمت دورة الأعمال هذه في انخراط أعداد كبيرة في القوّة العاملة، وكثّفت الطلب على القوّة العاملة المتعلّمة في السوق المحليّة (مزوّدي خدمات من أصحاب المهن الأكاديميّة

والأعمال المكتبيّة)، ودفعت التجارة والمواصلات إلى الأمام. هيأت هذه التطوّرات المناخ للتحوّل الحادّ الذي حصل في العام 1995، حيث طرأت تحولات كبيرة على سوق العمل المركزيّة التي بدأت بدورها بإقصاء العمّال العرب عنها بشكل تدريجيّ.

في فترة الازدهار الواقعة في الأعوام 1990-1995، لم تمرّ القوّة العاملة العربيّة في عمليّة ترقية جديّة (الأمر الذي كان في وسعه التقليل من احتمالات تضرّرها)، ووصلت سوق العمل المحليّة، في العام 1995، إلى درجة الإشباع. هذه العوامل، مجتمعة، التي تعكس بشكل واضح ديناميكيّة أسواق العمل المجزّأة والعلاقة المتبادلة بين السوق المحليّة والمركزيّة، أدّت إلى ارتفاع معدّلات البطالة منذ تلك السنة، وإلى تحوّل في مستوى المشاركة في سوق العمل. ورافق التدهور الحادّ بداية فترة الركود الاقتصاديّ في العام 1997، واشتدّت حدّته على خلفيّة الأزمة الاقتصادية العالميّة،



المشاركة حسب السنّ دلالات كبيرة بمفاهيم القدرة على الاندماج في سوق العمل. يوضّح الجدول التالي المشاكل التي يواجهها كبار السن في مواصلة المشاركة في قوّة العمل، والصعوبات التي يواجهها صغار السن في الانضمام إليها.

#### الجدول 6: المشاركة في قوّة العمل حسب العمر - السكّان العرب (بالنسبة المئوية)

العمر	1990	2001	2002
15-17	9.7	3.8	3.5
18-24	44.6	40.2	38.5
25-34	54.5	54.1	55.1
35-44	50.8	51.4	51.7
45-45	41.3	39.5	41.3
55-64	28	22.3	19.2
+65	2.6	2.7	2

المصدر: كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 1992، 1995، 2002.

- الاستنتاج الأول الذي يُستخلص، من مقارنة المعطيات في الأعوام 1990-2002، هو هبوط المشاركة بين جميع الفئات العُمريّة. وبإمكان عمليّة فحص على مدى الفترة مفصّلة توضيح حدّة الضرر.

- كانت الفئة العُمريّة 45 - 54 في العام 1990 الأكثر تضرراً، حيث كان مستوى المشاركة لديها 41.3%، وهبط مستوى مشاركتها، بعد مرور عشرة أعوام، إلى النصف (22.3% في 2001، وإلى 19.2% في 2002).

- هنالك انخفاض في المشاركة ملموس لدى الفئة العُمريّة التي تراوحت أعمار أفرادها في العام 1990 بين 34 و 44 عاماً. فبينما بلغ مستوى المشاركة في صفوفها 50.8%، هبطت هذه النسبة، بمرور أكثر من عشر سنوات بقليل، إلى 19.2% (أي بنسبة تزيد عن 30%).

- ثمة معطى آخر يُظهر حدّة هبوط المشاركة في قوى

كان العام 1996 عام التحوّل في مستوى المشاركة كذلك. منذ ذلك العام نشهد انحساراً في مستوى مشاركة الجمهور العربيّ في سوق العمل. حتى العام 1996 كان توجّه المشاركة في المجتمعين متشابهاً (مع فارق في نسبة المشاركين). فعندما كانت المشاركة في تصاعد، عادت الفائدة على كلا الجمهورين وارتفع مستوى المشاركة في أوساطهما. وحين انخفض، أثر على الجمهورين في نفس الاتجاه. وانعكست الفروق في مدى حدّة التغيّرات. منذ العام 1996، نشهد اتجاهات مختلفة، إذ حافظت المشاركة في صفوف الجمهور اليهوديّ منذ ذلك العام على مستوى ثابت، مع بعض الارتفاع الطفيف. وفي المقابل، طرأ هبوط حادّ على مستوى مشاركة الجمهور العربيّ؛ فبينما وصلت نسبة هذه المشاركة في العام 1996 إلى 43%، تراجعت في العام 1999 إلى 41.6%، وبلغت أدنى حدّها لها في 2002/2001 (39% فقط). في المقابل، حافظ الجمهور اليهوديّ في تلك الفترة على مستوى مشاركة بمعدّل 57%-58% (اتسعت الفجوة بين الجمهورين من فارق بمعدّل 13% إلى 20%)، يشير هذا المعطى أن المعاناة نتيجة للتغيّرات الحاصلة في الدولة هي من حصّة بعض الفئات السكّانيّة، وأنّ قابليّة السوق المركزيّة للتضرر أدنى من تلك التي حصلت في السوق المحليّة (العربيّة تحديداً).

طالت التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل في الدولة جميع شرائح الجمهور العربيّ، لكن بدرجات متفاوتة. وسنخصص لمسألة التقسيم وفقاً للنوع الاجتماعيّ / الجنس فصلاً خاصاً، لكن من المهمّ كذلك ان نلاحظ التحوّلات في التقسيم حسب السنّ والثقافة العلميّة التي، بالرغم من تحسنها، لم يكن في وسعها إنقاذ الكثير من المستخدمين.

تتشكّل القوى العاملة العربيّة، في الأساس، من أبناء الأعمار 18 - 44، الذين شكّلوا نحو 84% من مجموع القوى العاملة في العام 1990 والعام 2002 (للاطلاع على التفاصيل، راجع الجدول 6 في الملاحق). وتختلف هذه التركيبة عن تركيبة القوى العاملة في الدولة عامّة. تحمل التغيّرات في مستوى

**الجدول 7: البطالة حسب السنّ - اليهود والعرب  
(بالنسبة المئوية)**

العمر	1990		2001	
	العرب	اليهود	العرب	اليهود
	10.6	9.4	10.63	9.2
15-17	16.4	27.9	40.7	24.9
18-24	14.9	23.8	13.6	18.8
25-34	9.1	10.1	9	9.3
35-44	9.5	7.3	9.6	6.9
45-45	8	5	9.8	7.2
55-65	4.7	3.7	11.1	6
+65	-	3.5	-	3.2

**المصدر:** كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 1992، 2001.

يشير الانخفاض الكبير في مستوى المشاركة في سوق العمل، والارتفاع المتواصل في البطالة، إلى صعوبة اندماج الجمهور العربي في سوق العمل المركزية، وإلى حالة الإشباع التي تعيشها السوق المحليّة. يتفاقم هذا المساس بسبب التركيبة التعليميّة لقوّة العمل، والتي تشكّلت، إلى حدّ بعيد، بغية الحفاظ على دونية الاقلية العربية، ومن خلال جهاز التعليم الذي لا يناسب الاحتياجات العصرية لسوق العمل، والذي تتحكم به الاعتبارات السياسيّة عوضاً عن تلك المهنيّة. يرسّخ جهاز التعليم الفجوات القائمة، ويبقي الجمهور العربيّ عرضة للتضرّر، ويُستخدم ذريعةً شائعة وسهلة لإقصاء العرب عن سوق العمل.

التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل منذ التسعينيات، وبصورة أشدّ، منذ مطلع الألفية الثالثة، لا توفّر الكثير من الفرص أمام ذوي المستوى العلميّ المتدنيّ. ويشير تقسيم المستخدمين في الدولة حسب المستوى العلميّ إلى أن حصة الذين أكملوا 13 سنة تعليميّة وما فوق بلغت 50% من قوّة العمل في العام 2002، بينما قاربت الـ 30% في العام 1990. وصلت

العمل، ويتمثّل في الخروج شبه التامّ لمن كانوا عام 1990 في سنّ الـ 55-64، حيث بلغ مستوى مشاركتهم آنذاك 28%. وبقي منهم في سوق العمل عام 2002 (عندما بلغوا الـ 65 فما فوق) 10% فقط.

- يمكن اعتبار الانخفاض في نسبة المشاركة بين مجموعة الاجيال الشابّة مؤشراً إيجابياً، من حيث المبدأ، إذا كان مصدره الارتفاع في مستوى الثقافة العلميّة.

يشير تقسيم البطالة حسب السن هو الآخر إلى المساس بالجمهور العربيّ. فبالإضافة إلى التراجع في مستوى المشاركة في قوّة العمل بين البالغين، يواجه الذين واصلوا مشاركتهم فيها صعوبات في الاندماج في حقل التشغيل. تشير المعطيات إلى الفجوة العميقة في نسب البطالة بين صفوف أبناء الـ 35-64، بين كلا الجمهورين العربيّ واليهوديّ. ينبع هذا الفرق، كما في مستوى المشاركة، من تمثيل الأقلّيّة الفائض في الفروع الاقتصادية التقليدية وفي الأعمال المهنيّة وغير المهنيّة ذات المكانة التشغيليّة المتدنيّة، وهي التي عانت من التقليلات الحادة في أحجام التشغيل. إضافة إلى ذلك، يواجه أبناء الأقلّيّة العربيّة منافسة شديدة من قبل قوى عاملة مستوردة ورخيصة، خاصّة في الأعمال التي تتطلّب جهداً جسمانياً كبيراً. من جهة أخرى، تشير المعطيات إلى صعوبة الانضمام الى سوق العمل في سنّ مبكرة، إذ يعاني الشبان من البطالة العالية بشكل خاصّ.

**الجدول 8: مستويات المشاركة حسب المستوى العلمي - لدى العرب (بالنسبة المئوية)**

سنوات التعليم	1990	2001
0-4	14.2	9.5
5-8	46	32.8
9-12	43	40.9
13-15	54.8	51.5
+16	80.1	78.3

**المصدر:** كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزية، 1992، 2001.

هنالك عامل ارتباط سلبي بين التعليم والبطالة. يعاني ذوو المستوى العلمي المتدني من البطالة أكثر من ذوي المستوى العلمي الرفيع، غير أن هذا المعطى لا يشير إلى مدى التلاؤم بين الثقافة والعمل، خاصة على ضوء الأبحاث الكثيرة التي تشير إلى الصعوبات التي يواجهها الأكاديميون العرب في الاندماج في الوظائف الملائمة، وبخاصة في أماكن سكنهم (في السوق المحليّة)، حيث يفوق العرض الطلب. هذه الأبحاث تناولت كذلك الصعوبات التي تعترض طريقتهم في تبوؤ وظائف ملائمة في السوق المركزيّة، واستنتجت أن احتمالات العربيّ الأكاديمي في أن يكون عاطلاً عن العمل، أو أن ينخرط في عمل لا يلائم مهاراته وتعليمه الأكاديمي، تفوق احتمالات زميله اليهودي (الحاج، إيفشتاين 1994؛ غرة وكوهين 2001).

في مطلع التسعينيات، بدأت عملية تجنيد قوى عاملة من الضواحي للسوق المركزيّة، الأمر الذي أدخل التحسينات على وضع المصالح التجارية في السوق المحليّة- الإثنيّة. وانخفض، نتيجة لذلك، مستوى البطالة بدرجة معينة، وارتفع مستوى مشاركة العرب في سوق العمل. لكن هذه السوق بدأت لاحقاً بالتحوّل إلى الصناعات التكنولوجية وفيرة العلوم، وزاد الطلب في فروع الصناعة التقليديّة على الأيدي العاملة

نسبة الذين أنهوا عشر سنوات تعليميّة وما فوق إلى 20% من قوّة العمل في العام 2002، وإلى 30% من قوّة العمل في العام 1990. لم يطرأ تغيير ملموس في حصّة الذين أنهوا 11-12 سنة تعليميّة (الجدول 9 في الملاحق).

بالرغم من بعض التحسّن في تركيبة القوّة العربيّة العاملة، لا تزال هذه التركيبة بعيدة عن تقليص الفجوة. ففي العام 1990، كانت نسبة الذين أكملوا 9 سنوات تعليميّة 42% من مجموع القوّة العربيّة العاملة، وتراجعت هذه النسبة في العام 2002 إلى 20% فقط. وصلت نسبة الذين أكملوا 13 سنة تعليميّة وما فوق، في العام 2002، إلى 30%، في حين اقتصرت هذه النسبة على 14% من قوّة العمل في العام 1990. تركز الجزء الأكبر من قوّة العمل العربيّة، في العام 2002، في الشريحة ذات الـ 9-12 سنة تعليميّة (راجع الجدول 10 في الملاحق).

رغم هذا التحسّن، ورغم عامل الارتباط الإيجابي بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة في قوّة العمل، تدلّ المعطيات على أن نسبة المشاركة انخفضت في جميع مستويات الثقافة التعليميّة في الأعوام 1990-2002، وطال الضرر في التشغيل جميع شرائح المجتمع العربيّ، ولم يقتصر على ذوي المستوى العلمي المتدني. لكن مستويات المشاركة لدى أصحاب الثقافة الأكاديميّة كانت أعلى من غيرها من الفئات. من هنا، يمكننا الاستنتاج أن للعوامل الماكرو-اقتصادية وللعوامل البنيويّة تأثيراً عميقاً على احتمالات الخروج من سوق العمل، يفوق تأثير المواصفات الفرديّة (Michael & Ruth, 1998).

عمل جديدة. سرعان ما اتضح أن هذه السوق لم تتطور بالشكل المرضي، فهي لم تواكب التصنيع العصري، وتميز قطاعها الخاص بصغره واقتصاره على فروع اقتصادية محدّدة (راجع بحث جروناو وآخرين 1995؛ ومبنى توزيع العاملين وفق الفروع الاقتصادية). سرعان ما امتلأت الخدمات الشخصية والمهن الأكاديمية الحرة بسرعة. وهكذا فقدت السوق المحليّة وظيفتها كموقرة لـ «ملجأ تشغيل» محميّ من التمييز. وكانت النتيجة الحتميّة أن تفاقمت البطالة وهبط مستوى المشاركة. وترافق الأمر مع عدد الذين يؤسوا من البحث عن عمل.

المتعلّمة، وبدأ العديد من الخطوط الإنتاجية بالاختفاء، واختفى معها الطلب المرتفع على القوى العاملة، وانتقلت المصانع التي واصلت هذا الأسلوب الإنتاجي إلى دول أخرى، بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة. بدأ المهاجرون الجدد ينخرطون في القوّة العاملة في جميع الفروع الاقتصادية، وتساعدت عملية استيراد العمال الأجانب للعمل في الفروع التقليدية. وصلت السوق المركزيّة إلى حدّ الاكتفاء الإشباع، ولم تعد بالتالي بحاجة إلى العمال الوافدين من الضواحي، فولّد الأمر ضغطاً شديداً على سوق العمل المحليّة، وأثقل كاهل الإدارة العامّة في محاولاتها توفير أماكن

# 5

## الفصل

### النساء العربيات في سوق العمل

بمستوى مشاركة النساء اليهوديات). السببان الرئيسيان لذلك: قدرة سوق العمل المحليّة المحدودة على توفير أماكن العمل للنساء؛ والتقليص في حجم النشاط الزراعيّ في الاقتصاد العربيّ - وهو ما أثر سلبياً على نسبة مشاركتهم (Lewin-Epstein & Semyonov, 1992, 1994; Semyonov & Lewin-Epstein 1991, 1994).

لم يكن التوزيع في تركيبة النساء العربيات العاملات في سوق العمل وليد الصدفة؛ فالنساء العربيات يفضلن العمل في مكان سكنهنّ وعدم الخروج من قراهنّ أو مدنهنّ لمحاولة الاندماج في سوق العمل المركزيّ. وانحسار رغبة النساء العربيات في الانخراط في العمل، من ناحية، ورغبتهم في المحافظة على دورهنّ التقليديّ كأمهات وزوجات، من ناحية أخرى، يقلصان من إمكانياتهنّ في الاختيار، ويؤدّي الأمر إلى حصرهنّ في فروع محدّدة في «ملجأ العمل» الذي توفّره سوق العمل المحليّة - الإثنيّة. من هنا تتأثر النساء أكثر بما يحصل في هذه السوق، التي تتأثر بدورها بسوق العمل القطريّة. وفي الكثير من الأحيان، ينعكس الأمر في مردود ماليّ غير ملائم. في المقابل، تحظى النساء في السوق المحليّة بمكانة تشغيليّة أكثر احتراماً من تلك القائمة في السوق المركزيّة - الأولى، التي يعانين فيها من التمييز كنساء وكعربيات (Lewin-Epstein & Semyonov, 1999).

تُشغل اليوم شريحة من النساء المتعلّمات العديد من الوظائف، في القطاع العامّ المحليّ وفي قطاع الخدمات الجماهيرية، وتتزايد مشاركتهم في

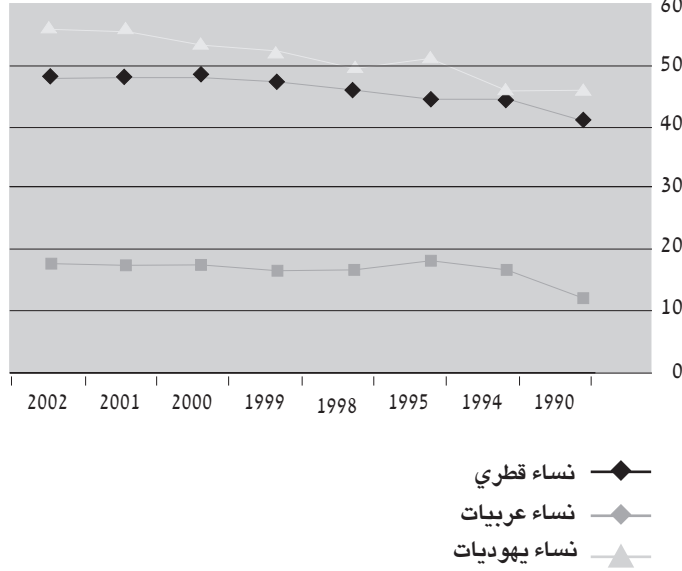
كان وقع التغييرات، المذكورة آنفاً، على النساء والرجال متبايناً، وخصوصاً بسبب أنماط مشاركتهم المختلفة في قوّة العمل، ومميّزات المشتركين منهم في سوق العمل. في الفصول التالية، سوف نتّمحور في تناول هذه المميّزات، ونبيّن التغييرات التي حصلت بسبب التغييرات في الاقتصاد الإسرائيليّ.

حظي موضوع مشاركة النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل بعدد كبير من الأبحاث التي عالجت معظم العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة مثل أنماط السلوك التقليديّة، وتأثير العصرية، والدين، والجغرافيا، والعرض (متغيّرات اقتصادية) والطلب (متغيّرات اجتماعية). وتبيّن أنّ جميع هذه العوامل تؤثر على مستوى المشاركة في قوّة العمل (حليحل، Lewin-Epstein & Semyonov, 2000; Lewin-Epstein & Semyonov 1991, 1994; Semyonov & Lewin-Epstein 1991, 1994).

ينطلق هذا الفصل - كالفصول التي سبقتة - من فرضية وجود سوق عمل مجزأة، بحيث تؤثر سوق العمل الهامشيّة والمحليّة على سلوك النساء العربيات في سوق العمالة. وفي هذه الحالة كذلك، حصلت تحولات إيجابية في مطلع التسعينيات، أعقبها ارتفاع في مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، وتقليص في حجم البطالة، ولكن بمرور عدّة أعوام حصل انعطاف حادّ، الأمر الذي ولّد صعوبات جديدة أمام مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، وأدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة في صفوفهنّ.

بالرغم من ارتفاع مستوى مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، لا يزال متدنّياً (مقارنة

### الرسم البياني 3 اشتراك النساء في سوق العمل



تأثرت هذه التوجّهات بالتحوّلات التي طرأت على تركيبة المستخدّات العربيات، وبالتقسيم حسب المهن والفروع الاقتصادية، وعكست حالة الإشباع السائدة في السوق المحليّة وشُحّ عرض أماكن عمل للنساء. على هذا النحو، وُظفّ نحو 60% من النساء العربيات، في العام 2001، في فروع الإدارة العامّة، وفي المهن الأكاديميّة والحرّة، مقابل 40% في العام 1990. وفي نفس العام وُظفّت المشاغل الصغيرة والتقليديّة التي أقيمت في القرى العربيّة 33% من النساء العربيات العاملات، و 17% في العام 1995، و 12% فقط في العام 2001. وتعرّض تشغيل النساء في هذه الفروع لعملية تصفية متواصلة، واضطّرت النساء العربيات إلى التنافس مع العاملات في الأردنّ والصين وسائر الدول التي تُستغل لمصلحة رأس المال العالميّ.

رافق العمليّات المذكورة ارتفاع ملموس في المستوى العلميّ للنساء العربيات العاملات (راجع الجدول 12 في الملاحق). أدّى ذلك إلى ارتفاع مكانتهنّ، وارتقائهنّ عن أسفل سلّم المهن والمكانة التشغيليّة. وتشير التوزيعة في تركيبة المستخدّات

المهن الأكاديميّة والحرّة والخدمات الشخصيّة. في المقابل، إنّ نسبة ضئيلة من النساء التحقت بالعمل في المصانع التي أقيمت في القرى العربيّة (مصانع النسيج والغذاء والأحذية وغيرها) كي يحظى مقيمها بأيد عاملة رخيصة وغير ماهرة (للاطلاع على تفاصيل توزيعة العمالة حسب الفروع الاقتصادية، راجع الجدول 13 في الملاحق). وممّا سهّل التحاق النساء بهذه الأعمال: قرب هذه المصانع من مكان السكنى؛ توفير السفر المنظمّ؛ العمل بمجموعات كبيرة من نفس المنطقة أو الفئة (حليل، 2000).

وعلى هذا، توزيعة العمل في صفوف النساء تعرّضهن إلى أضرار التحوّلات الاقتصادية، وتزيد من تبعيتهنّ لما يحصل في السوق المركزيّة. في مطلع

التسعينيات، تحسن وضع النساء، وذلك نتيجة للتطور الذي شهده المجتمع العربيّ بشكل عام، لكن وضعهنّ عاد ليتدهور ابتداء من العام 1996 فصاعداً. ويعكس الرسم البيانيّ الذي يصف مشاركة النساء العربيات في سوق العمل هذا الأمر بشكل واضح. حتّى التسعينيات، كانت نسبة النساء العربيات العاملات ضئيلة وهامشيّة، إذ بلغت 12% فقط من مجموع النساء في سنّ العمل (بلغت النسبة في صفوف النساء اليهوديات نحو 40%)، وكانت نسبة البطالة في الوسطين متشابهة، إذ بلغت نحو 11% في العام 1995، بلغت نسبة مشاركة النساء العربيات أوجها، إذ قاربت الـ 19%. نذكر هنا أنّ نسبة البطالة القطريّة في العام 1995 كانت الأكثر تدنيّاً على مدار العقد (6%)، وهناك من يدّعي أنّها كانت بطالة احتكاكية فقط. منذ ذلك العام حصل تحوّل في الاتجاه، وفي العام 2000 استقرّت المشاركة على نسبة 17.6%. في المقابل، تواصل النسبة في الارتفاع في أوساط النساء اليهوديات وتقترب من 55%.

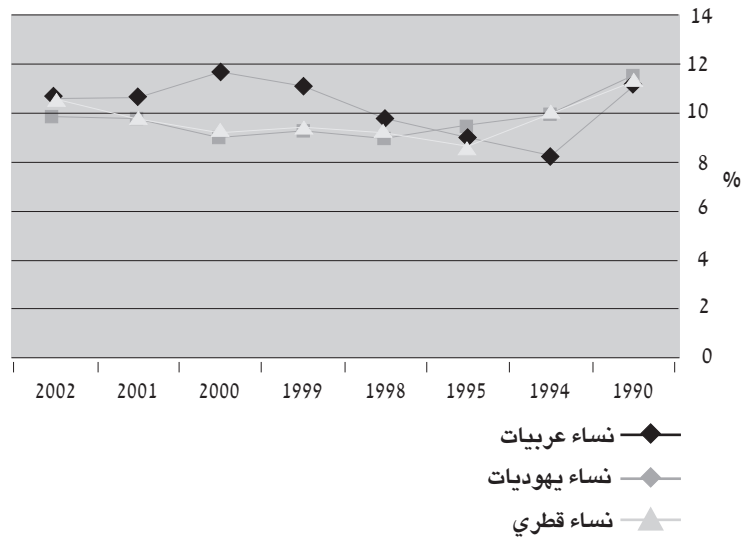
أدنى ممّا بين النساء اليهوديّات. ويعود ذلك، في الدرجة الأولى، إلى مستوى المشاركة المتدنّي. وفي تلك السنة فاقت نسبة النساء العربيات العاطلات عن العمل نسبة اليهوديات، وأُسّعت هذه الفجوة لتصل إلى أوجها في العام 2000، حيث بلغت نسبة النساء العربيات العاطلات عن العمل 11.7%، ونسبة اليهوديات 9%.

في العام 2001-2002، هبط مستوى البطالة واستقرّ حول 10.65%. ويفسرّ هذا الاستقرار، في غالبية، بهبوط نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، وبظاهرة «البياسين» الذين لا تشملهم إحصائيات البطالة الرسميّة. لا تشير المعطيات إلى ارتفاع في نسبة العاملات، بل إلى هبوط في نسبة غير المستخدمات في الأعوام 2000 - 2002. من هنا لا يسير الارتفاع في نسبة مشاركة النساء العربيات في خطّ مستقيم، ولا يحلّ التحسّن الملحوظ في التعليم جميع مشاكلهنّ. النساء العربيات لا يعشن في منأى عمّا يحصل في الدولة، حيث استنفدت التحوّلات الاقتصادية طاقتها الإيجابية الكامنة، ولم يعد في مقدور السوق المحليّة توفير أماكن عمل لأبناء الأقلّيّة العربيّة، وبخاصّة النساء منهم.

كذلك، بسبب تزايد الصعوبات التي يواجهها الرجال العرب في الاندماج في سوق العمل المركزيّة، ازدادت المنافسة على أماكن العمل في السوق المحليّة، وأدّى تقليص الميزانيات والعجز الماليّ في السلطات المحليّة إلى تقليص في أماكن العمل المعروضة. ونتيجةً للركود الاقتصاديّ والتحوّل في المفاهيم الاقتصادية في الدولة، طرأت تغييرات بنيويّة في الجهاز الاقتصاديّ، وطُرحت العديد من الخطط الاقتصادية، وحصل ارتفاع حادّ في فصل الموظّفين من جهاز الإدارة العامّة القطريّ، بما في ذلك مجالات التربية والصّحة والرفاه الاجتماعيّ. هذه العوامل أثّرت سلبيّاً

إلى تحسّن ملحوظ وارتفاع في تيوؤّ المهن الأكاديميّة: من 3,7% في سنة 1990 إلى 11% في سنة 2001؛ ارتفاع من 27% إلى 28% في المهن الحرّة؛ وارتفاع من 11% إلى 16% في الوظائف المكتبيّة والمبيعات والخدمات. في المقابل، عمل 32% من النساء في العام 1990 في الأعمال المهنيّة والأشغال البدنيّة غير المهنيّة، وانخفضت نسبتهنّ إلى 16% في العام 2001. المعطى الأخير لا يُعتبَر إيجابياً بالضرورة، فالنساء اللاتي عملن سابقاً في فروع الاقتصاد التقليديّة والأعمال البدنيّة لم يتحولن، كما يبدو، إلى المهن الأكاديميّة أو الحرّة، بل اضطررن إلى الانسحاب من سوق العمل، بسبب إغلاق مكان العمل، أو بسبب وجود بديل لهن. يُعزى الارتفاع في المهن «الجيدة» في توزيع النساء العربيات العاملات إلى دخول نساء متعلّقات إلى سوق العمل، وخروج نساء غير متعلّقات منه. أدّت هذه الاتّجاهات المتناقضة إلى تراجع طفيف في عمل النساء العربيات، الأمر الذي ينعكس في معطيات البطالة.

#### الرسم البياني 4 البطالة لدى النساء



منذ أوائل التسعينيات حتّى سنة 1995-1996، كانت نسبة البطالة الرسميّة بين أوساط النساء العربيات

هذا العقد الذي افتتح بآمال معقولة وواقعية، في كل ما يتعلّق بعمل النساء العربيات وموقعهن في التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان بمقدورها أن تحقق تغييراً إيجابياً، سرعان ما تحوّل إلى خيبة أمل وفشل ذريع. هذا الفشل وهذه الخيبة يعكسان بشكل دقيق وضع الأقلية العربية أسيرة السوق الإثنية- المحلية المكتفية والمحدودة من حيث فرص العمل، وأسيرة ما يحدث في السوق المركزية المغلقة في وجهها إلى حدّ بعيد.

على فرص تشغيل النساء العربيات؛ ومن المتوقع أن يزيد تأثيرها في المستقبل. مرّة أخرى، يُظهر لنا هذا التدهور أنّ الأقلية العربية تتضرر بسرعة أكبر وبشكل أعمق من الأغلبية اليهودية، على صعيدي البطالة ومستوى المشاركة. ارتفعت نسبة البطالة بين النساء اليهوديات منذ العام 1996 بشكل تدريجيّ وبطيء، وشهد العام 2000 هبوطاً ضئيلاً في هذه النسبة، مقارنة بالعام الذي سبقه. في المقابل، حصل في ذلك العام ارتفاع كبير في نسبة البطالة بين النساء العربيات.



# 6

## الفصل

### الرجال العرب في سوق العمل

من وظائف لذوي المستوى التعليمي العالي (الأكاديمي) شحيحاً بشكل ملموس.

تشير تركيبة قوّة عمل الرجال العرب حسب المستوى التعليمي أنّ هؤلاء لم يتمكنوا من مواكبة التحوّلات التي طرأت على تركيبة التشغيل في إسرائيل (راجع الجدول 18 في الملاحق). حتى المتعلّمون منهم والمهّرة (ونسبتهم ضئيلة) لا ينخرطون في فروع الخدمات (الأعمال الماليّة خاصّة)، ولا تتاح لهم الفرصة للمنافسة في الصناعات المتطورة التي تفضّل بدورها استيعاب اليهود والمهاجرين الجدد. ومن جهة أخرى، شرعت الفروع التقليديّة هي الأخرى تستوعب أيدياً عاملة إسرائيلية متعلّمة؛ وفي الأعمال البدنيّة وغير المهنيّة، استُبدل العامل المحليّ، وذلك عبر استيراد عمال أجنبيّ، أو عبر نقل بعض المصانع إلى خارج الدولة.

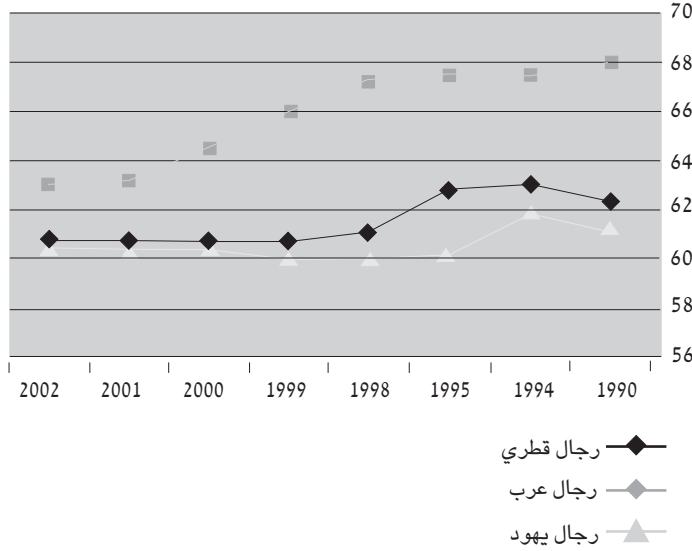
تعرّز تركيبة القوّة العاملة للرجال العرب حسب الفروع الاقتصاديّة الوصف المذكور، حيث نشهد هبوطاً متواصلاً في تمثيل الرجال العرب في الفروع الاقتصاديّة التقليديّة التي تركّزوا فيها على امتداد سنين طويلة. وهبط التمثيل في فرع الزراعة إلى النصف في الأعوام 1990-2001، وفي فروع الصناعة هبطت بنسبة 25%، وفي فرع البناء إلى أقلّ من ذلك بقليل. تمّ تركيز ما يقارب الـ 50% من الرجال العرب العاملين في عام 1990 في هذه الفروع الثلاثة، ووصلت نسبتهم فيها إلى أقلّ من 40% في العام 2001. وإذا أضفنا، إلى ذلك، الهبوط العامّ في وزن هذه الفروع في تركيبة التشغيل في الدولة (الجدولان 23-24 في الملاحق)، اتّضح مدى حدّة هذا التراجع

بدا مطلع التسعينيات وكأنه بداية حقبة واعدة وإيجابية في كل ما يتعلّق بصعوبات تشغيل الرجال العرب وسلوك أسواق العمل في الدولة. وتولّد الأمل في إمكانية الاندماج في سوق العمل المركزيّة، وفي احتمال حصول انفراج اقتصاديّ. هذا الأمل لم يرافقه تغيير جوهريّ في المفاهيم، وتجاهل ظروف السوق الأساسيّة والمعيقات البنيويّة والحاجة إلى إحداث تغييرات جذريّة؛ إذ لم يكن التوجّه الإيجابي سوى ظاهرة عابرة وحاجة عرَضيّة للسوق المركزيّة. وعندما تلاشت هذه الحاجة، تبدّلت الأوضاع، وتغيّرت ملامح سوق العمل تغيّراً بالغاً، فغدت قواعد اللعبة وشروط القبول في سوق العمل أكثر تشدّداً. في المقابل، غدت السوق المحليّة المتخلفة والمترهّلة على حافة الانفجار.

في التسعينيات، تفاقمت الضائقة التي عانى منها الرجال العرب، إذ تضخّمت نسب البطالة وتدهور مستوى المشاركة إلى هاوية غير مسبوقة. لهذا الإضرار بعمل الرجال العرب (الذين يشكّلون 75% من قوّة العمل العربيّة) تأثير على الجمهور العربيّ كلّهُ.

استنتج البحث الذي أجراه ليفين-إفشتاين والحاجّ وسميونوف (1994) أنّ احتمالات عمل العربيّ في فروع الاقتصاد المتدنّيّة، وفي فئة العمال غير المهرة، أعلى من احتمالات زميله اليهوديّ. لم يؤثّر ارتفاع المستوى التعليمي بين العرب على تحسين الجانب التشغيلي، لا سيّما أن سوق العمل المحليّة عجزت عن توفير أماكن عمل كافية، إذ فاق عرضُ العمال في جميع الفروع والمهن الطلب. وكان ما عرّض

## الرسم البياني 5 مشاركة الرجال في سوق العمل



بالرغم من الهبوط في مشاركة الرجال العرب في قوّة العمل المدنية، لا تزال هذه أعلى من المعدّل القطري لمشاركة الرجال في قوّة العمل. في الفترة الواقعة بين 1990-2002، حصل هبوط بنحو 10% (نحو 30 ألف رجل) في مستوى المشاركة، من 68% إلى 62%. تتضح حدّة هذه المعطيات حين تُلحَق بمستويات البطالة. كانت نقطة التحوّل، كما يظهر في الرسم البياني، وكما رأينا في مجالات أخرى، في العامين 1996-1995.

وجدت بعض الأبحاث (لفين - إفشتاين والحاجّ وسميونوف، 1994) أنّ منحى التراجع، في مشاركة الرجال العرب في إسرائيل في قوّة العمل، قائم منذ السبعينيّات. يفسّر هذا التراجع جزئياً في انخفاض مشاركة أبناء الفئة العُمريّة 15-17، بسبب ارتفاع عدد سنوات التعليم؛ لكن هناك أيضاً منحى من التراجع البسيط في أوساط أبناء الفئة العُمريّة 45-65. وبعكس الشبّان، لا يمكن الادّعاء أنّ هذا الأمر إيجابي؛ إذ من المفترض أن يكون هؤلاء الرجال قد بلغوا أوج نشاطهم الاقتصاديّ. ويخلص الباحثون الى وجود مشكلة حادّة في تشغيل الرجال العرب في هذه الفئة

بأرقام مطلقة. تشير توزيعة المستخدمين حسب الفروع الاقتصادية إلى أنّ فئة الرجال تعتمد هي الأخرى، إلى حدّ ما، على العمل في سلك الإدارة العامّة؛ لكن حصّتهم هناك تقلّصت، في الأعوام 1990-2001، من 15% إلى 10%، وفي المقابل، حصل ارتفاع في حصّتهم في فروع التجارة والتصلّيات والخدمات التي توفّر في السوق المحليّة - الإثنيّة.

لم يصاحب هبوط التمثيل في الفروع الاقتصادية التقليدية تغيّر جذريّ وتدقّق على المهن الأكاديميّة والحرّة والإداريّة. ولم تعادل الزيادة الضئيلة في هذه المهن التراجع الذي حصل في الفروع الأخرى. في العام 2001 عمل نحو 16% من الرجال العرب في مجالات المهن الأكاديميّة والحرّة والإداريّة، مقابل 13% في العام 1990. لكن 60% من الرجال

العرب لا يزالون يعملون في وظائف مهنيّة وغير مهنيّة. والتغيير الجوهرى الوحيد تمثّل في نسبة رجال المبيعات التي ارتفعت من 10% إلى 18%، في الفترة الواقعة بين 1990 و 2002.

تركيبية المستخدمين حسب الفروع الاقتصادية والمهن تؤكّد الفجوات القائمة بين الجمهورين اليهوديّ والعربيّ. ولم تغيّر فترة النموّ والازدهار الاقتصاديّ الكثير من مميّزات قوّة العمل، بل العكس هو الصحيح؛ فقد أبقت على تدنّي مكانة الرجال العرب، وحافظت على تبعيّة السوق الهامشيّة لاحتياجات السوق المركزيّة، وهو ما أبقاهم في مكانة متدنّية أمام التحوّلات التي يمرّ فيها الاقتصاد الإسرائيليّ، فاقدين القدرة على الانتقال بين الفروع أو داخلها. وبغية التغلب على انسداد السوق المركزيّة والصعوبات الحراكيّة، اتجه الكثيرون إلى البحث عن أماكن عمل في السوق المحليّة في فروع المبيعات والتجارة والخدمات وسلك الإدارة العامّة، لكنهم سرعان ما اكتشفوا ان الوظائف في هذه الفروع ليست شاغرة. ينعكس هذا الواقع بصورة جليّة من خلال مستويات البطالة والمشاركة في سوق العمل.

تشير نتائج البحث إلى أن الرجال العرب من أبناء الفئة العمرية 55-64، وخصوصاً أولئك الذين لم يعملوا لفترات طويلة، مهنيون للتسرب من قوة العمل، وتفوق احتمالات ترسبهم احتمالات العودة والاندماج الجديدة. ويشير البحث المذكور إلى أن هناك صمام أمان اجتماعي - مؤسسي يعمل لمصلحة العمال اليهود، ويفند الادعاء الذي مفاده أن الرجال العرب يخرجون من قوة العمل بإرادتهم الذاتية، نتيجة لعوامل اجتماعية تشكل بديلاً عن الارتزاق من العمل (كعدم أبناء العائلة مثلاً).

تشير مقارنة مستوى مشاركة الرجال العرب حسب السن، في السنوات 1990-2002، أن قسماً كبيراً من الرجال الذين كانوا شباناً في مطلع العقد، وشاركوا في سوق العمل بنسب مرتفعة، لا ينجحون في البقاء داخلها، إنما يتسربون بعد مرور عشر سنوات. فعلى سبيل المثال، عمل نحو 90% من الفئة العمرية 25-34، في العام 1990، ولم يتبق منهم سوى 79% في العام 2002؛ وبقي 75% فقط من الفئة العمرية 35-44، و 50% من الفئة العمرية 45-54، و 10% فقط من الفئة العمرية 55-64 (راجع الجدول 25 في الملاحق). إذا قارنا هذه المعطيات بالارتفاع في مستوى التعليم لدى الرجال العرب (في الأعوام 1990-2002)، نخلص إلى أن الارتفاع في مستوى التعليم لم يساعد الرجال العرب في ما يتعلق بالبطالة والإقصاء عن سوق العمل.

لا يقتصر الأمر على الهبوط في مستوى المشاركة في قوة العمل في الأعوام 1990-2002؛ فمستويات البطالة ارتفعت هي الأخرى - وبنسبة عالية. تشير المعطيات إلى تشابه اتجاهات البطالة بين الرجال العرب واليهود. في السنوات «السّمان»، كالفترّة الواقعة في الأعوام 1991-1996 (عندما هبط مستوى البطالة في الدولة عامّة، وخيمت حالة السلام والنمو الاقتصادي)، حصل تراجع في مستوى البطالة بين الرجال العرب (لكنه أقلّ حدّة). منذ ذلك الحين، لم يتوقّف مؤشّر البطالة في أوساط الرجال العرب عن

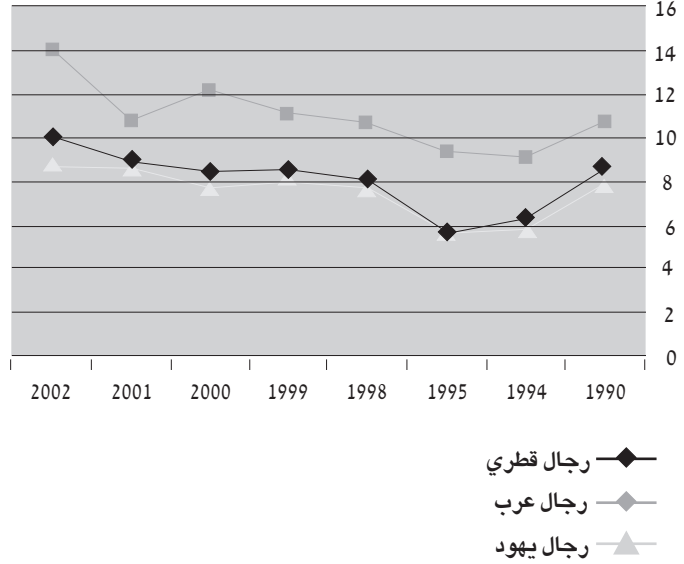
العمرية، وتفسّر هذه الظاهرة، من ناحية، بتردي المستوى التعليمي لدى معظمهم - مما يمسّ بقدرتهم على المنافسة في سوق العمل - ومن ناحية أخرى، بانحصارهم في سوق العمل الثانوية (أي في الأعمال التي تتطلب مهارة متدنية، والتي تغيب عنها مسارات الترقية والتأهيل). ذلك أن معظم هذه الوظائف تعتمد على الأعمال البدنية التي يستصعب فيها كبار السن منافسة الشبان. وبمجرد أن يترك هؤلاء العمال أشغالهم، يجدون صعوبة في الاندماج في مجالات عمل أخرى، بسبب افتقارهم للمعرفة والتأهيل.

يدّعي إكشتاين (2002) أن الهبوط في مشاركة الرجال في سوق العمل في التسعينيات ناتج عن استبدالهم بالعمال الأجانب الذين يعود تشغيلهم، وبخاصة في فرع البناء، بفائدة مادية أكبر على المشغلين. فهؤلاء (العمال الأجانب) عمال شبان «مخلصون» (وإن كان هذا الإخلاص قسرياً بطبيعته) ذوو كلفة منخفضة، ولا يتقاضون مخصصات البطالة أو أي مخصصات أخرى. يشكل هذا الأمر عاملاً مركزياً في خفض أجور الكثير من الإسرائيليين من ذوي المستوى التعليمي المتدني. يشغل فرع البناء، الذي يدفع أجوراً مرتفعة نسبياً (تقارب الأجر المتوسط) لأصحاب المستوى العلمي المتدني في العالم الغربي، أكثر من 200 ألف عامل يشكلون 10% من المستخدمين. منذ العام 1996، حتى العام 2000، خرج 35 ألف إسرائيلي من هذا الفرع، معظمهم من العرب الإسرائيليين، حيث انخفضت حصة الإسرائيليين العاملين في هذا المجال إلى 50%، ومعظم التاركين هم ممن عملوا في الأشغال البدنية، ويدّعي الباحث أن معظم هؤلاء سيعودون إلى العمل إذا عُرض عليهم أجر مناسب.

يعلّل البحث الذي أجراه الباحثان سعدي وليفين - إيفشتاين (Sa`di & Lewin-Epstein, 2001) الهبوط في مشاركة الرجال العرب في القوى العاملة، بسرعة تضرر قوة العمل العربية نتيجة التغيرات في السوق والاقتصاد، في المرحلة ما بعد - الفورية.

الارتفاع ( وبدرجة أحد من المعدل العام في الدولة).

## الرسم البياني 6 البطالة لدى الرجال



والسوق المركزيّة مغلقة في وجوههم). كذلك لا يحصل هؤلاء على أيّ مخصّصات حكوميّة، لعدم استيفائهم شروط تجميع أيّام عمل قبل البطالة، مما يجعلهم في ضائقة اقتصادية-اجتماعيّة خانقة. ويجد كبار السنّ الذين لم يعملوا لفترات متواصلة صعوبة في العودة والاندماج في سوق العمل المشبعة أصلاً، والتي بدأت تستقطب قوى عاملة متعلّمة أكثر من السابق.

على خلفيّة هذا الواقع، خلال العامين 2001-2002، كانت نسبة المستخدمين في وظيفة كاملة (بين الرجال العرب) نحو 72%، وبلغت نسبة المشاركة في قوّة العمل بينهم 60,4%. بينما واجه الباقون (28%) صعوبات تشغيليّة - كالعامل الجزئيّ، أو الغياب المؤقت عن العمل، أو لم يعملوا بتاتاً. في المحصلة النهائيّة، يتضح أن 44% من الرجال العرب في إسرائيل فقط يعملون في وظيفة كاملة. وعلى هذا النحو يتحوّل الرجال من أرباب العائلات (في 64% من العائلات العربيّة معيل واحد، وفي 20% منها فقط هناك معيلان اثنان) الى معدومين يعتمدون، في أحسن الحالات، على مخصّصات الدولة وينضمون إلى دائرة الفقر، بينما كان من المفترض أن يكونوا في ذروة نشاطهم الاقتصاديّ.

يبدو أنّ هذه الضائقة ليست كافية بالنسبة لسلطات الدولة، التي تكرر الادّعاء أنّ جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل هم في الحقيقة عاطلون افتراضيّون، أي أنهم ينتحلون دور العاطلين بغية الحصول على رسوم البطالة أو مخصّصات تأمين الدخل من الدولة. في اعتقادي، وعلى ضوء المعطيات، من الصعب الاقتناع بأن مخصّصات البطالة تشكل سبباً رئيسياً في تكوّنها، وعلى ما يبدو يُوظّف هذا الادّعاء في سبيل تقليص رسوم البطالة لا غير.

تشير دراسة قامت بها إستير طوليدانو من قسم الأبحاث في التأمين الوطني، حول مواصفات

بغية إزالة الشكّ، نشير - توضيحاً للرسم البيانيّ الأخير - إلى أنّه لم يطرأ هبوط ملموس في مستوى البطالة في العام 2001، على الرغم من أنّ المعطيات الرسميّة تشير إلى ذلك. يعود هذا الهبوط، بمعظمه، إلى التراجع الحادّ في مشاركة الرجال العرب في قوّة العمل خلال العامين 2001-2000. وفي العام 2002، بلغت نسبة غير العاملين من بين الرجال العرب 14,1% (وهو ما يشكّل ارتفاعاً بنسبة 30% مقارنةً مع العام 2001). وعلى العكس من ذلك، تشير المعطيات إلى استقرار في نسبة العاطلين عن العمل بين الرجال اليهود في هذه الفترة، إذ كان الارتفاع في نسبة البطالة بين الرجال اليهود، بصورة عامّة، أكثر اعتدالاً ممّا بين الرجال العرب.

يُستدلّ من المعطيات (راجع الجدول 22 في الملاحق) أنّ البطالة الأشدّ حدّةً في صفوف الشباب العرب. يليهم في ذلك أبناء الخمسين فما فوق. ما يعنيه هذا الأمر أنّ الشباب يواجهون صعوبات كبيرة في الانخراط في دائرة العمل (فالسوق المحليّة مشبعة،

العمل. تشير المعطيات بشكل واضح الى هبوط في نسبة الحاصلين على مخصصات التأمين بين غير المشغّلين. في العام 1998، حصل 45% من غير المشغّلين على مخصصات البطالة، مقابل 26% في العام 2002. وعلى الرغم من أن منحى الهبوط هذا يميز جميع العاطلين عن العمل في الدولة، كما يتضح من بحث طوليدانو، يصل المعدّل القطري للحاصلين على رسوم البطالة من بين غير المشغّلين الى نحو 33%.

### الجدول 9: الحاصلون على مخصصات البطالة من بين غير المشغّلين - الجمهور العربي (بالنسبة المئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	
90	95	95	93	78	المسجّلون في مكاتب العمل
26	38	38	46	45.5	الحاصلون على المخصصات من بين غير المشغّلين

بصورة عامّة، يتسجّل معظم غير المشغّلين من العرب في مكاتب العمل المحليّة، حيث يشكل الأمر شرطاً ملزماً للحصول على المخصصات؛ ذلك أنّ الجمهور العربي لا يملك خيارات كثيرة للبحث عن عمل، بعكس الجمهور اليهودي الذي يفضّل الكثيرون منه البحث عن عمل عن طريق شركات القوى العاملة الخاصّة، أو من خلال المعرفة الشخصية. ويُسْتَدَلّ من فحص أجريناه بين 20 شركة رائدة في هذا المجال (شركات القوى العاملة) أنّه لا تملك أيّ منها فروعاً في البلدات العربيّة. إضافة إلى ذلك، تكشف قائمة مكاتب دائرة التشغيل عن وجود عشرة مكاتب عمل فقط في البلدات العربيّة، من أصل 80 مكتباً مورّعة في الدولة، وليس ثمة مكتب تشغيل واحد للأكاديميين.

الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل، أنّ معظم العاطلين عن العمل في إسرائيل لا يحصلون على رسوم البطالة. بعضهم لا يستوفون المقاييس المطلوبة، التي تعتبر أشدّ من تلك المعمول بها في معظم البلدان الغربية. وربما يمنع الإحساس بالخجل بعض العاطلين عن العمل من الوصول الى دائرة التشغيل للمطالبة برسوم البطالة، كي لا يكشفوا عن فشلهم في العثور على عمل.

قبل عدة سنوات، لم يستغلّ العاطلون عن العمل كامل الفترة التي يستحقّون خلالها الحصول على المخصصات (إذ أتيح لهم الانخراط مجدّداً في سوق العمل). بيد أنّ الأمر تغيّر وعُدّا معظمهم يستغلّون غالبية الفترة، ويواصل قسم كبير بعد ذلك الحصول على مخصصات ضمان الدخل، الأمر الذي يعكس مدى حدة البطالة. من ناحية أخرى، كان معظم العاطلين عن العمل (الذين يتلقون رسوم البطالة) في السنوات الماضية من الفئات ذات المستويات العلميّة المتدنيّة. أمّا حالياً فنشهد منحى جديداً يتمثل في ارتفاع المستوى العلمي في صفوف الحاصلين على المخصصات. كما طرأ تغيّر آخر في البنية العمريّة، إذ انضمت فئات عمريّة أكبر سنّاً إلى قائمة الحاصلين على المخصصات، على الرغم من ان الشريحة الشبابية ما زالت تشكل الأغلبية.

توضّح نتائج فحص اختبائيّ لعيّنة من 30 قرية ومدينة عربيّة (أعدّت خصيصاً لهذا البحث) بشكل ملموس الفروقات الكبيرة بين عدد الذين لا يعملون وبين عدد الحاصلين على مخصصات البطالة. ويتناول الفحص الفترة الواقعة في الأعوام 1998-2002، ويتطرق إلى معطيات رسميّة تنشرها دائرة الأبحاث (التابعة لمؤسسة التأمين الوطني) ودائرة



على أرض الواقع. قمنا بفحص مميزات الصناعات المختلفة والفوارق بين كلتا السوقين، وفحصنا توزيع العاملين وفقاً للفروع الاقتصادية والمهن، إضافة إلى مستويات البطالة والمشاركة في قوة العمل. حراكية كل سوق على حدة، والتفاعلات المتبادلة بينهما، وفرت تفسيرات للتدهور في درجات البطالة والمشاركة في صفوف الأقلية العربية. في فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي، عندما يجند الاقتصاد المركزي قوة العمل في الضواحي، يرتفع مستوى المشاركة، وبالتالي تنخفض البطالة.

تتفاعل السوق المحلية بدورها مع هذه التحوّلات بصورة إيجابية، وتنتج أماكن عمل جديدة. لكن هذه التحوّلات الإيجابية تبقى بطيئة وتقتصر على فروع اقتصادية ومهن محددة، ولا تُحدث تحوّلًا حقيقيًا في توزيع تركيبة قوى العمل. لا يمكن تجاهل الأبعاد الإيجابية التي حصلت في فترة الانتعاش الاقتصادي، لكنّها لم تكن كافية؛ ولم تُحدث تغييرًا كبيرًا ولم تصمد فترة طويلة. لم تتغير مميزات السوق الهامشية بصورة جوهرية، ولم تمرّ السوق المحلية في عملية تصنيع حديثة.

عاد وضع السوق إلى سابق عهده، بل ساء في كثير من الجوانب، عندما انتهت حاجة السوق المركزية إليها. بعد العام 1995، وُجد بديل لقوة العمل العربية التقليدية، من جهة، ومن جهة أخرى، وجد العمال العرب أنفسهم عاجزين عن الانخراط في فروع الاقتصاد الجديدة. إذ تحتل الأقلية العربية مكانة متدنية جدًا ولا تملك القدرة على تغييرها. تضخّمت

في العامين الأخيرين، أصيبت الدولة بالذهول من المعطيات الرسمية للبطالة، وبدأت وسائل الإعلام تتركس اهتمامًا خاصًا بهذه الظاهرة، وشرع صنّاع القرار يضعون هذه المسألة في مقدّمة جدول الأعمال العامة. كل ذلك لم يكن مفاجئًا؛ فالبطالة تغلّغت خلال العامين الفائتين إلى قلب السوق المركزية، حيث فروع التكنولوجيا المتطورة والصناعة المتقدّمة التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي الجديد. فقبلًا، تمركزت البطالة في الضواحي وفي السوق المحلية؛ ومستت، بالدرجة الأولى، بالأقلية العربية، واقتصرت التعامل معها على معالجة قضية العاطلين عن العمل، وعلى الأخص إيجاد الطرق لتقليص عدد الذين يستحقون الحصول على مخصّصات البطالة. أمّا عندما تُضرب السوق المركزية في الصميم، وينضمّ عمالها إلى دائرة الحاصلين على المخصّصات والباحثين عن عمل، فإن ناقوس الخطر يُقرع، وتعلن الدولة حالة الطوارئ؛ تجب معالجة مسألة البطالة.

طرح البحث بعض العوامل التي أثّرت على تفاقم البطالة في صفوف الأقلية العربية في إسرائيل في الأعوام 1990-2002، نحو: تأثير المهاجرين الجدد؛ استيراد العمال؛ انخراط إسرائيل في الاقتصاد العالمي؛ التحوّلات البنوية الاقتصادية؛ الركود الاقتصادي الذي بدأ منذ العام 1997. قام البحث بفحص هذه التحوّلات انطلاقًا من التصوّر القائل بوجود سوق عمل مجرّاة إلى مركز وضواحي، وإلى سوق قطرية وسوق محلية-إثنية. وفّرت الأدبيات العلمية ادّعاءات تدعم هذا التصوّر، وأكّدتها الحثيات

جميع الخطوط الحمراء منذ فترة طويلة، فظواهر سوء التغذية ووفاة الأطفال والإجرام وتعاطي المخدرات والتسرّب من المدارس ليست إلا بعضاً من إسقاطات الضائقة الاقتصادية. كثيراً ما نصادف تقارير تصوّر، كتابةً وبصورة علمية، ما يعيشه ويلمسه الكثيرون منّا يومياً، لكن هناك قلة ممن يستطيعون الادّعاء أنهم شاهدوا الصورة بأكملها وبكامل أبعادها.

يشكّل هذا البحث توصيفاً لإنتاجية أسواق عمل واقتصاد مجزّأين وتابعين، في دولة إسرائيل التي تتفاخر بكونها ذات اقتصاد ليبراليّ ومنفتح وخال من العراقيل. يشير البحث إلى تخلف متواصل، وإلى تدهور في مؤشرات البطالة ومستويات المشاركة في قوّة العمل في صفوف السكّان العرب. لرصد الصورة بأكملها، من المهمّ أن نقوم بإجراء أبحاث لسبر أغوار المسببات والمركبات الأساسية لهذا الناتج. على هذه الأبحاث إبراز وتجليّة الجذور الأيديولوجية للفكر الصهيونيّ في ما يتعلّق بمسألة سوق العمل، وكيفية ترجمتها إلى سياسات تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إضافةً إلى فحص كيفية تبلور طابع الاقتصاد الإسرائيليّ، وفحص ماهية القرارات والبرامج الحكومية التي وُضعت ابتغاءً التعامل مع قضايا البطالة والتشغيل والصعوبات في سوق العمل، وفحص كيفية تعاملها مع ضائقة المجتمع العربيّ، وفحص وجهة السياسة الاقتصادية في إسرائيل، وفحص مدى إمكانية استغلال الأقلية العربية للثغرات والهوامش (الضيقة أصلاً)، كي تحسّن وضعها في عهد السياسة الاقتصادية الليبرالية الراهنة. وإذا لم تكن الدولة هي العنوان لتحسين الوضع (كما لم تكن سابقاً بالنسبة للأقلية العربية، لكنّها اليوم أقلّ فاعليةً في اللعبة الاقتصادية والعالم أكثر انفتاحاً)، فإننا ملزمون بالانتظام للعمل الجماعيّ الذي يرافقه رؤيا مستقبلية وإدراك للواقع وطموح وبرامج للتغيير.

نحن ملزمون كذلك بفحص الذات في هذه المعادلة، كأقلية قومية في دولة إسرائيل، وعلينا أن

مستويات البطالة، وهبط، في المقابل، مستوى المشاركة في قوّة العمل. ولم تتخطّ الضربة أيّاً من شرائح المجتمع - نساءً ورجالاً؛ كباراً وصغاراً؛ متعلّمين وغير متعلّمين.

بالرغم من غياب اختبارات الإحصاء القاطعة، توصلنا في هذا البحث إلى الكثير من الاستنتاجات، واعتمدنا اعتماداً أساسياً على فحص المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية، التي تشير إلى الاتجاهات الداعمة لادّعاءاتنا. وابتغاءً تأكيد أو دحض الادّعاءات الواردة في هذا البحث، سنكون في حاجة، مستقبلاً، إلى إجراء أبحاث متمحورة أكثر، تستند إلى الاختبارات المتعارف عليها.

يمكن الافتراض أنّ نتائج هذا البحث لن تفاجئ الجميع. وبالرغم من ذلك، تُسلط هذه النتائج الضوء على بعض الجوانب المعتمة، والتي لا يمكن حصرها بمقولة «التمييز» المنهجي المتواصل الذي يمارس ضد الأقلية العربية في إسرائيل؛ إذ لا يفسّر التمييز كلّ نتائج البحث، فهو ليس إلا جزءاً ضئيلاً من السياسة العامة. ولا ندعي هنا أنه ليس ثمة سياسة حكومية مجحفة (بصرف النظر عن هوية هذه الحكومة) أو تخاذل من السلطات. غياب السياسات وسياسة الأيدي المكتوفة هما جزء لا يتجزأ من النهج الحكومي. يدعم هذا البحث الافتراض الذي مفاده أن مؤشر البطالة عبارة عن رمز، فهي (البطالة) نتيجة واضحة للعيان، وبواسطتها يمكن قياس عدد كبير من الإسقاطات والعوامل الخفية التي يصعب قياسها، أو التي يمكن قياسها لكنّها لا تجد طريقها للنشر. يمكن اعتبار نتائج البحث شاهداً على وقوع كارثة اجتماعية اقتصادية متوقّعة.

لا يستطيع المواطن المطلع على مجريات الأمور في صفوف الأقلية العربية أن يتهرّب من هذا الواقع. فجميعنا عرضة لواقع المجتمع العربيّ الأليم. تقارير الفقر، ذات الصياغة المطلقة نسبياً، ومثلها تقارير الجوع، تُموّضع هذا المجتمع على رأس السلم. تجاوز عدد الأطفال العرب الذين يعيشون تحت خطّ الفقر

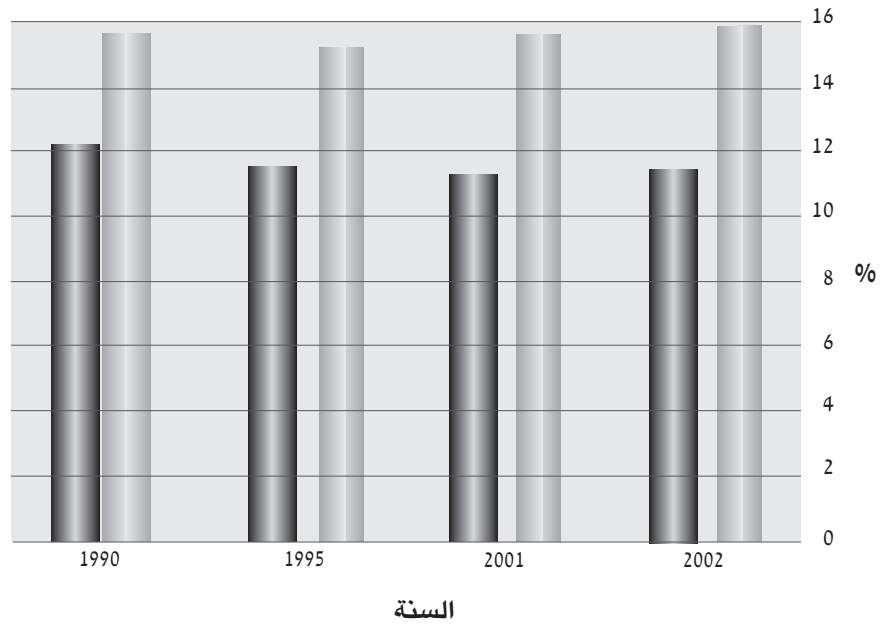


نسأل: ماذا فعلنا؟ كيف أردنا التعامل مع هذه القضايا  
من النواحي السياسيّة والتشريعيّة، ومن ناحية أداء  
قياداتنا السياسيّة؟ ماذا كان دور قطاع الأعمال  
الخاص؟ أين أخطأنا؟ والأهمّ: ما الذي لم نفعله؟



رسم بياني 1

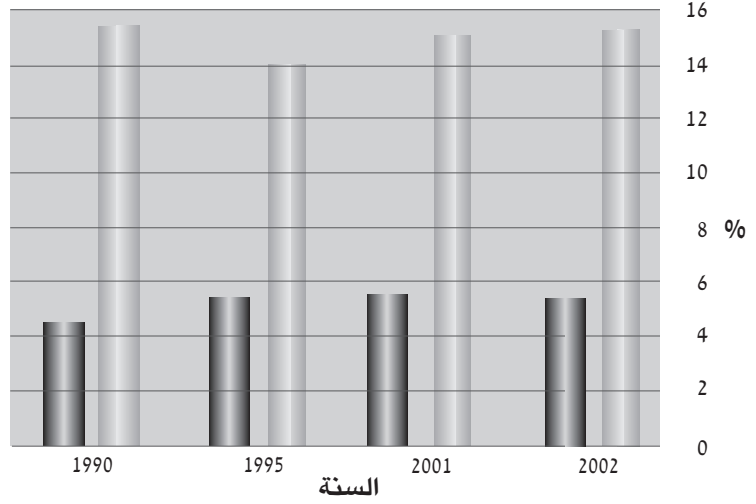
■ نسبة العرب في سوق العمل ■ نسبة العرب من السكان في جيل العمل



المصدر: دليل الإحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية، 1990-2003.

## رسم بياني 2

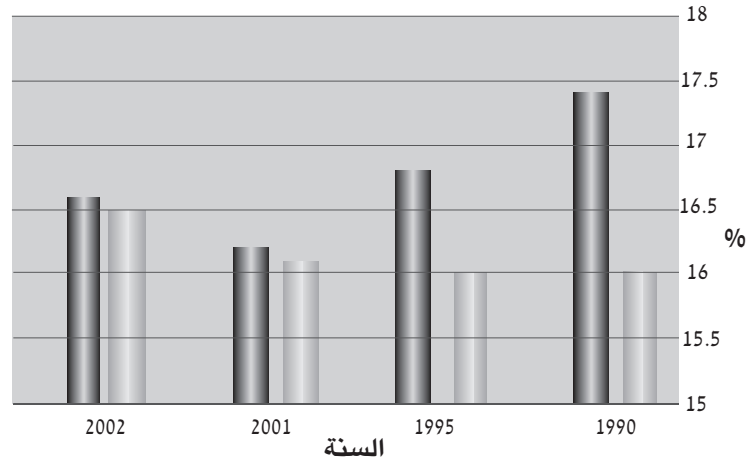
■ نسبة النساء العربيات من مجموع النساء في سوق العمل ■ نسبة النساء العربيات من مجموع النساء في جيل العمل



المصدر: دليل الإحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية، 1990-2003.

## رسم بياني 3

■ نسبة الرجال العرب من الرجال في جيل العمل ■ نسبة الرجال العرب من الرجال في سوق العمل



المصدر: دليل الإحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية، 1990-2003.

الملاحق

اللائحة 3: تقسيم القوى العاملة فعلياً- النساء  
والرجال حسب المجموعات السكانية (بالنسبة  
المئوية)

2002	2001	1990	
78.3	77.74	85.5	رجال عرب
21.7	22.36	14.5	نساء عربيات
51	51.8	55.9	رجال يهود
49	48.8	44.1	نساء يهوديات

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء  
المركزية، 2002,2001,1992

الجدول 4: تركيبة القوى العاملة حسب السنّ -  
مجموع السكان (بالنسبة المئوية)

2001	1990	السنّ
1.39	1.8	15-17
13.1	13.1	18-24
28.3	28.6	25-34
23.7	28	35-44
22	15.5	45-54
9	9.6	55-64
2.3	3.2	+65

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء  
المركزية، 2001, 1992

الجدول 1: العمل حسب الفروع - المهاجرون  
اليهود (بالنسبة المئوية)

2001	1996	فرع عامّ
0.9	1.8	الزراعة
26.8	34.3	الصناعة
0.5	0.9	الكهرباء والماء
4.8	7.3	البناء
12.1	10.2	التجارة والتصلّيات
5.3	5.1	خدمات المأكولات والضيافة
4.3	3.4	المواصلات، التخزين والاتّصالات
1.3	1.4	البنوك، التامين والأموال
12.9	8.8	الخدمات المهنيّة
1.6	1.3	سلك الإدارة العامّة
5.9	5.5	التربية
15.1	12.1	الصحة، الرفاه والخدمة الاجتماعيّة

المصدر: كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء  
المركزية، 2001, 1996.

الجدول 2: المستخدمون حسب المهنة - المهاجرون  
اليهود (بالنسبة المئوية)

2001	1996	المهنة
11.4	10.9	مهنة أكاديميّة
16.3	12	أصحاب المهن الحرّة والتقنيّة والمدبرون
9.4	6.3	موظّفو الأعمال المكتبيّة
20.2	15.4	وكلاء، موظّفو مبيعات، خدمات
0.5	1.1	عمال مهنيّون في الزراعة
25.5	35.5	عمال مهنيّون في الصناعة والبناء وآخرون
16.7	18.8	عمال غير مهنيّين

المصدر: كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء  
المركزية، 2001, 1996.

الجدول 7: التمثيل في الفروع الاقتصادية حسب المجموعات (بالنسبة المئوية)

2001		1990		الفرع
عرب	يهود	عرب	يهود	
11	85	12	88	النسبة من القوة العاملة القطرية
19	79	18	82	الزراعة
8	84	12.2	87.8	الصناعة
5	94	4	96	الكهرباء والماء
35	61	46	56	البناء
14.4	82.5	12.2	87.8	تجارة الجملة والمفرق
15.2	77	-	يُشمل في التجارة	خدمات المأكولات والضيافة
11.5	86.6	12	88	المواصلات، والتخزين والاتصالات
2.8	96.55	-	يُشمل في الخدمات المهنية	البنوك، التأمين والمؤسسات المالية الأخرى
5.3	92.24	4.6	95.4	الخدمات التجارية-المهنية
7.2	92.33	-	-	سلك الإدارة العامة
11.3	87.7	-	-	التربية
8.4	89.4	-	-	خدمات الصحة والرفاه والخدمة الاجتماعية
8.4	89.2	7.8	92.12	الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية وغيرها
2.6	89.5	13.64	86.26	خدمات منزلية بواسطة الأفراد

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001، 1992

الجدول 5: المشاركة في القوى العاملة المدنية حسب سنوات التعليم - مجموع السكّان (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	2002	2001	1990
0	10.4 (من 0-4)	1.8	12.7
1-4	-	13.1	24.3
5-8	29	28.6	42.8
9-10	39.2	28	46.2
11-12	54.8	15.5	53.6
13-15	64.5	9.6	65.5
+16	77	77	74.9

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2002، 2001، 1992

الجدول 6: تركيبة القوى العاملة حسب السن - السكّان العرب (بالنسبة المئوية)

السن	2001	2001	1990
15-17	1	1	3
18-24	21.3	22.4	27.2
25-34	37.4	36.7	35.12
35-44	25.1	24.7	19.5
45-54	11.5	10.9	10.5
55-64	3.5	3.8	4.2
+65	0.4	0.4	0.3

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2002، 2001، 1992

الملاحق

**الجدول 9: تركيبة القوّة العاملة المدنية حسب سنوات التعليم - مجموع السكّان في إسرائيل (بالنسبة المئويّة)**

سنوات التعليم	1990	2002
5-8	13.5	5
9-10	12.5	8.3
11-12	37	36
3-15	18.3	25
+16	15.5	25

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزيّة، 1992، 2002

**الجدول 10: تركيبة القوّة العاملة حسب سنوات التعليم - السكّان العرب (بالنسبة المئويّة)**

سنوات التعليم	1990	2002
0-4	6.7	2.2
5-8	35.4	17
9-12	43.4	62.4
13-15	8.1	28.4
+16	6	كولل

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزيّة، 1992، 2002

**الجدول 11: المشاركة في القوّة العاملة حسب المستويات العلميّة - النساء العربيات (بالنسبة المئويّة)**

سنوات التعليم	1990	2002
0-4	1.3	2.5
5-8	10.1	8.45
9-12	14.5	16
3-15	48.8	40.5
+16	70.3	74.6

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزيّة، 1992، 2002.

**الجدول 8: التمثيل في الصناعة (العدد بالآلاف)**

السنة	1990	1996	2001	2002
النسبة من عدد المُشغّلين القطري	21.5%	20.1%	17.3%	16.5%
العدد بالآلاف	322.2	405.1	394.3	377.5
صناعة المنتجات الغذائيّة	37.8	41.1	49.6	55.5
صناعة المشروبات ومنتجات التبّاك	-	4.2	6.2	-
صناعة النسيج	8	19.9	13.8	24.1
صناعة منتجات الألبسة	34.6	23.4	15.2	=
صناعة الأحذية ومنتجاتها	-	3.9	1.8	1.9
صناعة منتجات الخشب ومنتجاته	18.7	5.9	4.2	-
صناعة الورق ومنتجاته	-	9.3	7	-
صناعة منتجات البلاستيك والمطاط	12.5	-	-	-
صناعة منتجات المعادن	46	49.9	43.3	47.8
صناعة منتجات المعادن للبناء والخزّانات وسخّانات البخار	-	-	16.9	16.2
صناعة الأثاث	10.5	22.2	18.1	20.5

السنة	1990	1996	2001	2002
الصناعة الحديثة	18.6	24.4	-	-
الصناعات الكيماويّة والمنتجات الكيماويّة	18.6	24.4	-	-
صناعة الماكينات والمعدّات	9.4	23.7	21.5	24.6
صناعة الماكينات للمكاتب والحسابات والحواسيب	-	2.1	7.1	-
صناعة المولّدات الكهربائيّة ومعدّات لتوزيع الكهرباء	43.8	10	9.9	10.3
صناعة الرقائق الإلكترونيّة	-	12.6	20.9	18.9
صناعة معدّات الاتّصال الإلكترونيّ	21.5	20.3	25.2	26.1
صناعة المعدّات الصناعيّة المعدّة للرقابة والإشراف، ومعدّات طبيّة	-	16.4	16	15.7

**المصدر:** كشف القوى البشرية، دائرة الإحصاء المركزيّة، 1992، 2001، 1996، 2002.

**الجدول 14: التشغيل حسب المهنة - النساء العربيات (بالنسبة المئوية)**

2001	1995	1990	مستوى التشغيل
11	6.36	3.7	1. مهن علمية وأكاديمية
28.4	21.1	27.4	1. مهن حرة
0.8	1	0	1. مديرون
20.7	7.82	4.1	2. عمال مكتبيون
8	1.2	0.7	2. عمال مبيعات
11	14	16.2	2. عمال خدمات
9.4	14	26.9	3. أعمال يدوية مهنية
9.6	8.99	6.6	3. عمال غير مهنيين

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001، 1995، 1992

**الجدول 15: المكانة التشغيلية - النساء العربيات واليهوديات (بالنسبة المئوية)**

2001		1995		1990		التشغيل
يهوديات	عربيات	يهوديات	عربيات	يهوديات	عربيات	
38.36	39.48	27.16	28.46	36.8	31	المستوى 1
50	39.7	44.19	38.51	44.19	35.4	المستوى 2
11	19	7.3	16.99	11.43	33.5	المستوى 3

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001، 1995، 1992

**الجدول 16: تقسيم العاطلات عن العمل حسب سنوات التعليم (2001)**

سنوات التعليم	النسبة من العاطلات عن العمل
0-4	4.5
5-8	13.6
9-12	57.5
3-15	15.15
+16	9

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001

**الجدول 12: تركيبة القوة العاملة فعلياً حسب المستويات العلمية - النساء العربيات (بالنسبة المئوية)**

سنوات التعليم	1990	2002
0-4	2.9	2.4
5-8	25.9	10.2
9-12	42.3	42.3
13-15	20	22.7
+16	8.8	22.4

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2002، 1992

**الجدول 13: التشغيل حسب الفروع الاقتصادية - النساء العربيات (بالنسبة المئوية)**

الفرع الاقتصادي	1990	1995	2001
النسبة من القوة العاملة القطرية	%	%	%
الزراعة	4.2	2.15	1.25
الصناعة	32.4	16.79	12.14
الكهرباء والماء	-	-	-
البناء	0.7	1.2	0.8
تجارة الجملة والمفرق والتصليحات	6.6	6.65	12.8
خدمات الضيافة والمأكولات	يشمل	1.75	2.6
المواصلات والتخزين والاتصالات	1	1.03	1.6
البنوك، التأمين ومؤسسات مالية أخرى	7	5.6	1.4
الخدمات المهنية - التجارية	يشمل	1.3	7.1
سلك الإدارة العامة	40	2.27	3
التربية	يشمل	26	35.2
خدمات الصحة والرفاه والخدمة الاجتماعية	يشمل	12	17.2
خدمات جماهيرية واجتماعية وفردية وغيرها	5	5	4.6
خدمات منزلية بواسطة الأفراد + غير معروف	-	18	-

**المصدر:** كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001، 1995، 1992



الملاحق

الجدول 20: تركيبة العاطلين عن العمل حسب سنوات التعليم - الرجال العرب (2001)

سنوات التعليم	النسبة من العاطلين عن العمل
0-4	5.4
5-8	24.4
9-12	59.5
13-15	6
+16	4.7

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001

الجدول 21: نسبة البطالة حسب سنوات التعليم - رجال عرب (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	نسبة البطالة 2001
0-4	19.7
5-8	13.4
9-12	11.5
13-15	6.4
+16	4.2

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001

الجدول 22: نسبة البطالة حسب السن - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

السن	نسبة البطالة 2001
15-17	38.5
18-24	12.2
25-34	9.8
35-44	9.5
45-54	10.1
55-64	12.45
+65	-

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001

الجدول 17: نسبة البطالة حسب سنوات التعليم - النساء العربيات (2001)

سنوات التعليم	نسبة البطالة
0-4	20
5-8	14
9-12	14.4
13-15	6.9
+16	4.2

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001

الجدول 18: تركيبة القوة العاملة حسب المستوى العلمي - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	1990	2001
0-4	7.6	3
5-8	37.1	19.4
9-12	43.5	55
13-15	6.2	11
+16	5.5	12

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001, 1992

الجدول 19: مستويات المشاركة حسب المستوى العلمي - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

سنوات التعليم	1990	2001
0-4	41.4	25.5
5-8	46.1	57.9
9-12	65.2	62.4
13-15	59.1	62.5
+16	83.4	80.5

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001, 1992

الجدول 25: المشاركون في القوة العاملة المدنية حسب السن - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

السن	1990	2001	2001
	%	%	%
15-17	16	7.2	6.3
18-24	71	59.8	57.4
25-34	89.1	80.9	82.5
35-44	89.6	79.3	79.3
45-54	77.2	63.1	68
55-64	56.3	39.6	34.8
+65	3.3	5.3	3.2

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001,1995,1992

الجدول 23: التركيبة التشغيلية حسب الفروع الاقتصادية - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

الفرع الاقتصادي	1990	1995	2001
الزراعة	6.5	3.72	3.8
الصناعة	20	16.9	16.6
الكهرباء والماء	0.3	0.4	0.5
البناء	21.7	23.5	20
تجارة الجملة والمفرق والتصليحات	16.4	12.21	18.4
خدمات الضيافة والمأكولات	-	4.15	6.7
المواصلات والتخزين والاتصالات	6.6	5.81	8
البنوك، التأمين ومؤسسات مالية أخرى	3.23	3.8	0.6
الخدمات التجارية-المهنية	يشمل	يشمل	5.4
الإدارة العامة	15.3	2.57	3.8
التربية	يشمل	5	6.3
خدمات الصحة والرفاه والخدمة الاجتماعية	يشمل	2.9	4.4
خدمات جماهيرية واجتماعية وفردية وغيرها	8.8	3	3.3

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001,1995,1992

الجدول 24: التشغيل حسب المهنة - الرجال العرب (بالنسبة المئوية)

المهنة	1990	1995	2001
مهن علمية وأكاديمية	3.8	4.42	8.13
مهن حرة	5.9	4.09	5.5
مديرون	1.7	1.39	2.9
موظفون مكتبيون	5.2	3.77	4.1
عمال مبيعات	10.3	8.75	18.2
عمال خدمات	12.9	13	-
أعمال يدوية مهنية	48.8	44	47.4
عمال غير مهنيين	11.3	14.92	13.7

المصدر: كشف القوى البشرية، لدائرة الإحصاء المركزية، 2001,1995,1992

## معطيات:

جوتليب، دانيئيل (2001). «مميّزات العاطلين عن العمل في إسرائيل - صورة الوضع الراهن»، القدس، بنك إسرائيل - قسم الأبحاث.

إحصاءات (كشف) القوى البشرية لدائرة الإحصاء المركزية، 1992، 1995، 2001، 2002.

حليجل، أحمد (2000). العوامل المؤثرة على مستوى اشتراك النساء العربيات في قوى العمل: الفروق بين الفئات الدينية ومناطق السكن، الجامعة العبرية - القدس [أطروحة جامعية].

دليل الإحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية، 2001، 2002، 2003.

حيدر، علي (2001). «المواطنون العرب في سلك خدمة الدولة»، في تقرير جمعية سيكوي، المساواة ودمج المواطنين العرب في إسرائيل 2001-2002، جمعية سيكوي، القدس، ص 17-30.

موقع ركاز على الإنترنت التابع لجمعية الجليل، www.rikaz.org. مؤسسة التأمين الوطني، دائرة الأبحاث والتخطيط، الأعوام 1990-2002.

مصلحة التشغيل، قسم الأبحاث.

حيدر، عزيز (1993). العراقيين أمام التطوير الاقتصادي في الوسط العربي، رعنانا، المركز اليهودي - العربي للتطوير الاقتصادي.

المجتمع العربي في إسرائيل. مكتب رئيس الحكومة، مركز المعلومات الإحصائية.

## مراجع

حيدر، عزيز (1991). المجتمع العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، تل أبيب، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

ألون، سيغال؛ نوح ليفين - إيشتاين وموشيه سميونوف (1995). ديناميكية البطالة وقلة التشغيل، تل أبيب: جامعة تل أبيب.

شتاير، حايه ونوح ليفين - إيشتاين (1988). «المبنى القطاعي لسوق العمل في إسرائيل»، مجاموت، 51 (2)، ص 111-132.

إكشتاين، تسفي (2002). «رجال في إسرائيل لا يعملون، ماذا يفعلون؟»، ريفعون لكلالاه، 49 / 3، ص 425-432.

غرّة، رمسيس، كوهين رفايلا (2001). «الفقر في اوساط العرب في اسرائيل، ومصادر لعدم المساواة بين العرب واليهود»، ريفعون لكلالاه، 48 / 4، ص 543-571.

بن بسات، افي (محرر) (2001). من التدخل الحكومي الى اقتصاد السوق: الاقتصاد الاسرائيلي، 1985-1998، تل أبيب، عام عوفد.

يانيف، جدعون (1990). «البطالة في إسرائيل - مصطلحات أساسية»، بيطاحون سوتسيالي، 35، ص 5-14.

جوتليب، دانيئيل؛ أوسنات بيلد ونييتسا كسير (2002). «سياسة تشجيع العمل»، القدس، بنك إسرائيل - قسم الأبحاث.

يشيف، عران وتسفي هركوفيتس (1996). تأثير موجة الهجرة على تشغيل السكّان القدامى في إسرائيل، القدس، وزارة العمل والرفاه الاجتماعي.

جوتليب، دانيئيل (2002). «تأثير العمال من غير الإسرائيليين على العمل، الأجر وعدم المساواة: 1995 إلى 2000»، ريفعون لكلالاه، 49 / 4، ص 694 - 766.

## مراجع بالانجليزية:

Amir, S. (2000). "Overseas foreign workers in Israel: Policy aims and labor market outcomes", The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, Jerusalem, Discussion paper No. 00.01.

Beenstock, M. & Klinov, R. (1998). **The determinants of separation from employment: Israel, 1996-1992**, The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, Jerusalem, Discussion paper No. 98.02.

Blackaby, D. H; Lesley, G. D. & O'leary, N. C. (2002). "White/Ethnic minority earning and employment differentials in Britain: Evidence from the LFS". **Oxford Economic Papers**, 54, 270-297.

Bonacich, E. (1976). "Advanced capitalism and black/white race relations in the United States: a split labour market interpretation", **American Sociological Review**, 41, 34-51.

Cornfield, D. B. (1987). "Ethnic inequality in layoff chances: the impact of unionisation and layoff procedure" in: **Redundancy, Layoffs and Plant Closures**, P. M. Lee (ed.), London: Cromhelm, 116-140.

Clark, K. & Drinkwater, S. (2000). "Enclaves, neighbourhood effects and employment outcomes: Ethnic minorities in England and Wales", **Journal of Population Economics**, 15, 5-29.

Cohen-goldner, S. & Paserman, D. M. (2004). "Mass migration to Israel and natives transition from Employment", The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, Jerusalem, Discussion paper No. 04.01.

Daenzer, P. (1991). "Unemployment and minority immigrants in Canada", **International Journal of Sociology and Social Policy**, 11, 1-3, 29-50.

Drinkwater, K. (2002). "Enclaves, neighbourhood effects and employment outcomes: Ethnic minorities in England and Wales", **Journal of Population Economic**, 15(1), 5-29.

Friedberg, M. R. (1998). "The impact of mass migration on the Israeli labor market", The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, Jerusalem, Discussion paper No. 98.01.

Friedberg, M. R & Jennifer, H. (1995). "The impact of immigration on host country wages, employment and growth", **Journal of Economic Perspectives**, 9(2), 23-44.

Graham, H. et al (1993). **Local geographies of unemployment**, Aldershot, England: Avebury.

Greenwood, J.M & Gary, H. L. (1995). "Economic effects of immigrants on native and foreign-born workers: complementarity, substitutability, and other channels of influence", **Southern Economic Journal**. 61(4), 1076-1097

لفين- إبيشتاين، نوح؛ ماجد الحاج وموشيه سميونوف (1994). **العرب في إسرائيل داخل سوق العمل، القدس، معهد فولتسهايمر لبحث السياسات.**

ليئا، أهدوت؛ فيكتور لافي وفيكتور سوليه (2003). «البطالة في إسرائيل في العقد الأخير»، **ريبعون لكالكالا، 4/50، ص 303-374.**

ميلتس، م. نوح (1996). «البطالة في إسرائيل 1960-1994: الارتفاع والهبوط في الأونة الأخيرة»، **ريبعون لكالكالا، 43 / 2، ص 372-357.**

نافا، جداليا؛ غيلا نوعام وإستير بنيتا (1995). **وضع المهاجرين التشغيلي والاقتصادي: نتائج منتقاة من إحصاء تشغيلي قطري في صفوف المهاجرين من الأتحاد السوفيتي سابقاً، القدس جوبنت إسرائيل.**

زوسمان، نوعام ودميتري رومونوف (2003). **عمال أجنب في فرع البناء: الوضع الراهن وإسقاطاته على السياسات الموضوعة، القدس، بنك إسرائيل، قسم الأبحاث.**

سوفير ميخائيل، يتسحاك شنيل؛ إسرائيل دوري وعاص أطرش (1995). **المبادرة والتصنيع في المجتمع العربي في إسرائيل، رعنانا، مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل.**

كامب، أدريانا، ورفقا راخمان (2003). «العمال الاجانب في اسرائيل»، **معلومات عن المساواة 13، مركز أدفا.**

كهونائي، سامي وأمير فريمور (2003). «معالجة مسألة البطالة بواسطة تحديد هدف بطالة»، ورقة عمل للنقاش حول الموضوع، الكنيست - مركز الأبحاث والمعرفة.

غور، عوفر؛ كارنيت بلوغ ونييتسا كسير (1991). **استيعاب القادمين من الأتحاد السوفيتي سابقاً في العمل 1990 وما بعد أبعاد الحفاظ على المهن واستبدالها، القدس، بنك إسرائيل، قسم الأبحاث.**

بلوغ، كارنيت؛ نييتسا كسير وسيغال ريبون (2000). **البطالة والتعليم في إسرائيل: حول دورة الأعمال التحويلات البنوية والتكنولوجية: 1986-1998، القدس، بنك إسرائيل، قسم الأبحاث.**

فرتسبيرغير، راحيل (2001). **البطالة بين النساء في الوسط العربي، وثيقة للنقاش، الكنيست، مركز الأبحاث والمعلومات.**

## المصادر

- Naveh, G.; Noam, G. & Benita, E. (1994). "The employment and economic situation of immigrants from the former Soviet Union: selected findings from a national employment survey", In: G. Noam, (ed). **Immigrant in Israel: Selected research papers from the JDC-Brookdale Institute**. Jerusalem: JDC-Brookdale Institute.
- Rosenberg, S. (1980). "Male occupational standing and the dual labour market", **Industrial Relation**, 19, 34-49.
- Sa`di, A. H. & Lewin-Epstein, N. (2001). "Minority Labour Force Participation in The Post-Fordist Era: The Case of the Arabs in Israel", **Work, Employment & Society**, 15 (4), 781-802.
- Semyonov, M. ; Lewin-Epstein, N & Brahm, I. (1999). "Notes and issues. Changing labor force participation and occupational status: Arab women in the Israeli labor force", **Work, Employment & Society**, 13 (1), 117-131.
- Semyonov, M. & Lewin-Epstein, N. (1994). "Ethnic labor markets, gender, and socioeconomic inequality: A study of Arabs in the Israeli labor force", **The Sociological Quarterly**, 35 (1), 51-68.
- Semyonov, M. & Lewin-Epstein, N. (1991). "Suburban labor market' urban labor markets' and gender inequality in earnings", **The Sociological Quarterly**, 32 (4), 611-620.
- Yiftachel, O. (1991). "Industrial development and Arab-Jewish economic gaps in the galilee region, Israel", **The Professional Geographer**, 41(2), 161-177.
- Walters, W. (1996). "The demise of unemployment", **Politics and Society**, 24 (3), 197-219.
- Wolkinson, B.W. (1999). **Arab Employment in Israel: The Quest for Equal Employment Opportunity**, Westport, ct.: Greenwood Press.
- Hodson, M. & Kaufman, R. (1983). "Economic dualism: a critical review", **American Sociological Review**, 47, 727-739.
- Kasarda, J. (1989). "Urban industrial transition and the underclass", **AAPSS**, 501, 26-47
- Leslie, D.; Lindley, J. & Thomas, L. (1999). "Decline and fall: Unemployment among Britains non-white ethnic communities 1960-1999", **Journal of the Royal Statistical Society series**, 164 (2), 371-387.
- Lewin-Epstein, N. & Semyonov, M. (1994). "Sheltered labor markets, public sector employment, and socioeconomic returns to education of Arabs in Israel", **American Journal of Sociology**, 100 (3), 622-651.
- Lewin-Epstein, N. & Semyonov, M. (1992). "Modernization and Subordination: Arab Women in the Israeli Labour-Force", **European Sociological Review**, 8 (1), 39-51.
- Madamba, AB & De Jong, G. F. (2001). "A double disadvantage' Minority group, immigrant status, and underemployment in the United States", **Social Science Quarterly**, 82(1), 117-130.
- Menahem, G. (2000). "Jews, Arabs, Russians and Foreigners in an Israeli City: Ethnuc divisions and the restructuring economy of Tel Aviv, 1983-1996", **International Journal of Urban and Regional Research**, 24 (3), 634-652.
- Michael, B. & Ruth, K. (1998). "The determinants of separations from employment: Israel, 1969-1992", The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, Jerusalem, Discussion paper No. 98.02.